الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 24 كانون الأول 2025
العدد 5676 السنة العشرون
Mercredi 24 Décembre 2025 no 5676 20ème année

16 صفحة
100000 ليرة

سوريا

الشرع ورفاق «الجهاد» المواجهة واقعة

8 - 6

قانون الفجوة المالية: 18 مليار دولار كلفة أول 100 ألف دولار

2

مَن يُحرج الجيش بـ«فخّ» شمال الليطاني؟

2

الأمير «أبو عمر» تفاهة السياسة اللبنانية

5 - 4

تحتجب «الأخبار» أيام الخميس والجمعة والسبت لمناسبة عيد الميلاد

(أ ف ب)

المشهد السياسي

من يُحرج الجيش بـ«فخّ» شمال الليطاني؟

يمضي لبنان نحو السنة الجديدة وكأنّه يسير في حقل ألغام، غارقاً في تداعيات التصعيد الإسرائيلي ضدّ إيران ومجمل ساحات المنطقة، بما فيها لبنان وغزة وسوريا. وبناءً على ذلك، تتجه الأنظار نحو ما قد يواجهه في الأسابيع الأولى من عام 2026، في ضوء عاملَين رئيسيين: اللقاء المرتقب بين دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو في 29 من الشهر الجاري، والذي يُعقد في وقت تُواصل فيه إسرائيل التلويح بضربة حتمية ضدّ حزب الله، والمرحلة الثانية من خطة حصر السلاح التي أعلن عنها رئيس الحكومة نواف سلام.

بدا التوتر في الساحة السياسية بعد إعلان سلام عن المرحلة الثانية من خطة الجيش

وفي هذا السياق، طُرح تساؤل في الأيام الماضية حول موقف رئيس الجمهورية جوزيف عون من تصريحات رئيس الحكومة، وما إذا كان موافقاً على الانتقال إلى المرحلة الثانية أو ما يُسمى «حصرية السلاح في منطقة شمال الليطاني»، خصوصاً أن عون لطالما حافظ على مسافة حذر من أيّ خطوة قد تؤدّي إلى صدام داخلي. وكشفت مصادر متابعة لـ«الأخبار» أن «عون يتفق تماماً مع ما أعلنه سلام، وهو على اطّلاع كامل على كل ما يتم التحضير له، بل هو في صلب هذا التحرك. وقد أوفد قبل حوالي أسبوعين مستشاره أندريه رحال إلى باريس للقاء الموفد السعودي الأمير يزيد بن فرحان للتنسيق بشأن ملفات عدة، من بينها ملف السلاح في شمال النهر، إضافة إلى بعض القوانين المطروحة للنقاش، مثل قانون الفجوة المالية». واعتبرت المصادر أن «الفصل بين مواقف سلام وعون غير منطقي ولا واقعي. فكلاهما ينتميان إلى المشروع ذاته، ويطبّقان المهمة نفسها، وينفّذان التعهدات نفسها التي دائماً ما يذكّر بها الموفدون الأميركيون والغربيون والعرب، وتتحدّث عنها إسرائيل استناداً إلى قرارات الحكومة في جلسة 5 آب الماضي».

وتُضيف المصادر أن «المعضلة تكمن في المسار الذي ستسلكه هذه الخطة في مرحلتها الثانية، ولا سيما أن حزب الله كان قد وضع سقفاً لتجاوبه مع خطة الجيش، وهو أن تكون هذه الخطة محصورة في جنوب الليطاني كما نصّ القرار 1701 واتفاق وقف إطلاق النار الذي أُعلن في 27 تشرين الثاني من العام الماضي»، مشيرة إلى أن «اليومين الماضيين لم يشهدا أي اتصالات على المستوى السياسي أو بين الرؤساء الثلاثة لمناقشة الملف، وكأنّ الموضوع متروك حتى بداية العام الجديد أو إلى ما سيسفر عنه لقاء ترامب - نتنياهو، الذي ينتظره الجميع باعتباره محطة مفصلية. ولكن، ما هو أكيد أن الساعات الماضية بدأت تشهد توتراً في الساحة السياسية، خصوصاً أن ما أُعلن عنه وضع الجيش في موقف مُحرج، إذ سيكون مضطراً إلى تنفيذ القرار السياسي، بينما يبحث عن سبل لتفادي المواجهة مع المقاومة التي لا تزال تؤكّد أنها ليست في صدد تسليم السلاح في شمال الليطاني، وقد أبلغت أخيراً المعنيين بذلك».

سيارة استهدفها العدو الإسرائيلي في بلدة القنيطرة الجنوبية. أول أمس (أ ف ب)

وعُقد أمس اجتماع استثنائي في البرزة برئاسة قائد الجيش، العماد رودولف هيكل، حضره أركان القيادة وقادة الوحدات والأفواج العملياتية وعدد من الضباط، خُصّص لبحث آخر التطورات التي يمر بها لبنان والجيش في ظل المرحلة الاستثنائية الراهنة، خصوصاً في ضوء استمرار الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية. وكشف هيكل أن «الجيش في صدد الانتهاء من المرحلة الأولى من خطته، ويجري حالياً التقييم والدراسة والتخطيط للمراحل التالية بدقّة وحذر، مع أخذ كلّ المعطيات والظروف في الحسبان».

ويأتي هذا الحذر في وقت يواصل فيه الإعلام العبري التهويل بتصعيد كبير مع لبنان، إذ أفادت صحيفة «معاريف» بأن الجيش الإسرائيلي ينتظر قرارات مهمة ستُتخذ في ولاية فلوريدا الأسبوع المقبل، تتعلق بكل من لبنان وإيران، فيما تواصل القوات الإسرائيلية عملها المستمر في شعبة الاستخبارات العسكرية وقيادة المنطقة الشمالية والفرقة 91. ووفقاً لتقديرات الصحيفة، فإن الهدف من العمليات المتواصلة في جنوب لبنان هو «خلق استمرارية في فرض الردع وتعزيزه»، لافتة إلى أن «احتمال اندلاع قتال واسع النطاق في لبنان مُعقّد بالنسبة إلى الأميركيين، كما هو مُعقّد لأسباب عدة، منها الظروف الجوية»، لافتة إلى أن «إدارة قتال مُكثّف تتطلّب طقساً مستقراً، بعيداً عن العواصف أو الغيوم الكثيفة، لضمان استمرارية العمليات».

وفي سياق متصل، قالت مصادر عسكرية لبنانية، إن الجيش طلب إلى القوات الدولية إفادته بشأن استنفارات لفرق عسكرية إسرائيلية على الحدود مع لبنان، خصوصاً القوات التي تلعب دوراً في الحروب البرية، وسط مخاوف من قيام العدو بعمليات توغّل بهدف توجيه ضربات موضعية إلى أهداف تزعم إسرائيل أن الجيش اللبناني لم يدمّرها.

(الأخبار)

مقالة

الاستراتيجية الأميركية في مواجهة حزب الله

هندسة التفكيك بعد فشل الحسم

علي حيدر

بعدما عجزت القوة العسكرية الإسرائيلية عن الحسم مع حزب الله وإنهائه كقوة مقاومة، انتقلت واشنطن إلى مقاربة مختلفة، لكنها مبنيّة على ما أفرزته الحرب من نتائج، وعلى جملة متغيرات داخلية وإقليمية، ولا سيما السورية، للدفع قدماً في اتجاه الهدف الأميركي - الإسرائيلي في لبنان. وفي ضوء هذا الإدراك المتراكم لحدود الرهان على «الضربة القاصمة» كأداة لإعادة تشكيل الواقع اللبناني، تبنت الولايات المتحدة منطق إدارة التفكيك التدريجي للبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تستند إليها المقاومة.

في صلب هذه المقاربة الجديدة، لا يتم التعامل مع حزب الله بوصفه تنظيماً مسلحاً يمكن تحييده بالقوة المباشرة، بل باعتباره قوة لعبت دوراً مفصلياً في المجتمع اللبناني، ترسّخت تاريخياً من جهة، وبفعل نجاح المقاومة في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد لبنان من جهة أخرى، من هنا، تحوّل هذا الدور بذاته إلى الهدف الحقيقي للاستراتيجية الأميركية - الاسرائيلية. فالغاية لم تعد محصورة في تدمير القدرات العسكرية، بل في محاولة تفريغ السلاح من معناه وجدواه، عبر تحويله من مصدر حماية وشرعية إلى عبء، وكلفة وعزلة. وفي هذا الإطار، تؤدي قوى سياسية رسمية، إلى جانب جهات إعلامية، دوراً محورياً في الدفع بهذا الاتجاه. وفي هذا السياق يمكن وضع الكثير من المواقف السياسية والأداء الإعلامي الذي تشهده الساحة اللبنانية.

ينطلق الرهان الأميركي، ومعه أدواته المحلية، من قراءة تعتبر أن البيئة الإقليمية الراهنة تتيح اختبار مزيج من الأدوات العسكرية وغير العسكرية. فأولوية إيران في مواجهة طيف واسع من المخاطر، العسكرية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب التحول الاستراتيجي في سوريا وقطع خطوط الإمداد المتنوعة للمقاومة في لبنان، تُقدّم كعوامل من شأنها تقليص قدرة حزب الله على التعويض السريع عن أي استنزاف. وبغض النظر عما إذا كان لا يزال يوجد من يراهن على انهيار المقاومة! هناك بالتأكيد من يراهن على أن القضم والتآكل التدريجي هو خيار مجدٍ وفاعل، متجاوزين الشروط والعوامل التي ينبغي توافرها لتحقيق ذلك، فضلاً عن السيناريوهات البديلة التي قد تحقق نتائج معاكسة لذلك.

مع ذلك، لا يكمن العامل الحاسم في هذه المقاربة في الخارج بقدر ما يتمركز في الداخل اللبناني، وإن كان مدعوماً بضغوط خارجية يتصدرها العدوان الإسرائيلي المتواصل. فالرهان الأساسي يقوم على تكامل دور الدولة اللبنانية وعدد من القوى السياسية مع الحرب الإسرائيلية المستمرة، بوتيرة أو بأخرى. وفي هذا السياق، تُدرج المفاوضات من منظور أميركي - إسرائيلي بوصفها ممراً لنزع سلاح الحزب. فإقحام الجيش في هذه المهمة لا يُقدّم كترتيب تقني، بل كمحاولة لإعادة تعريف نزع السلاح باعتباره فعلاً سيادياً داخلياً، لا استجابة لإملاءات خارجية ولا نتيجة هزيمة عسكرية. غير أن تحقيق هذا الهدف يفترض إحداث شرخ عميق بين الجيش الوطني والمقاومة، وهو ما لم تنجح هذه المقاربة في إنجازه حتى الآن.

إلى جانب البُعد الأمني، يبرز البُعد الاقتصادي بوصفه ركيزة لا تقل مركزية. فربط أي مسار أمني بدفع مشاريع اقتصادية، وإعادة إعمار، وضمان عودة السكان، ولا سيما في المناطق الحدودية، يعكس رهاناً واضحاً على إحداث شرخ إضافي بين المقاومة وبيئتها الاجتماعية، ضمن مسار تراكمي ومتكامل. وعبر هذا الربط، يُعاد تعريف الصراع من كونه دفاعاً وجودياً إلى كونه عائقاً أمام التنمية والازدهار، بحيث تُقدَّم إزالة «المقاومة» كشرط مسبق للاستقرار الاقتصادي.

وعلى خط موازٍ، وبالتكامل مع المسارات الأخرى، تُكثَّف الجهود لمنع وصول الموارد المالية التي تحتاجها المقاومة وبيئتها الاجتماعية. الهدف هنا حرمان الحزب من القدرة على تأمين الرواتب لعائلات المقاومين، وسلبه إمكان تقديم الخدمات للمجتمع، على أساس الرهان على الآثار التراكمية لتراجع القدرة على تلبية الحاجات اليومية.

في الوقت نفسه، لا تُمارَس هذه الضغوط بمعزل عن محاولة إعادة تشكيل المجال السياسي. إذ يجري تقديم الحزب، في الخطاب الدولي كما في الخطاب الداخلي المتنامي، كقوة استثنائية تعيق الدولة بدل أن تحميها. والغاية من ذلك دفع المجتمع تدريجياً إلى مفاضلة بين مسار الدولة، بما يحمله من دعم اقتصادي وشرعية دولية، ومسار السلاح، بما يرتبه من عزلة وكلفة متصاعدة.

الأكثر حساسية في هذه المقاربة يتمثل في كيفية التعامل مع البيئة الشيعية نفسها. فالمساعي والرهانات والخطوات التي تستهدف هذه البيئة لا تحتاج إلى معلومات خاصة لاكتشافها، بل هي واضحة في اتجاهها، وإن كانت تتطلب وقتاً لتحقيق تحوّل تدريجي. ومن هنا، يصبح الزمن بحد ذاته أداة مركزية في هذا الرهان، انطلاقاً من إدراك أن أي تغيير في هذه البيئة لا يمكن أن يتحقق بصورة دفعية أو فجائية. لكن الرهان الأميركي على أن الضغوط الميدانية والمالية والسياسية تسهم في تسريع وتيرة إنتاج الشرخ بين المقاومة وشعبها.

في هذا السياق، يؤدي الإعلام والحرب السردية دوراً مكمّلاً وحاسماً. فإعادة توجيه المسؤولية عن الأزمات، من الخارج إلى الداخل، ومن «العدوان» إلى «المقاومة»، تُعد شرطاً أساسياً لنجاح أي ضغط غير عسكري. ويواكب ذلك تعتيم منهجي على التهديد الوجودي الذي يشكله الكيان الإسرائيلي على لبنان وجنوبه، وتشكيك متواصل في دور المقاومة وقدرتها على التأثير في مستقبل البلاد، متجاوزين الإنجازات التاريخية التي حققتها في التحرير والدفاع. من هنا، تصبح إدارة السلوك الإسرائيلي جزءاً لا يتجزأ من إدارة الضغط على الحزب نفسه.

في العمق، تكشف هذه المقاربة عن مفارقة بنيوية: نجاحها مشروط بتوازن دقيق بين الضغط وتقديم البدائل. فكل أداة مستخدمة تنطوي في الوقت ذاته على إمكانية الارتداد. الضغط المالي قد يتحول إلى عامل تعبئة، وحصر المقاومة ليس من مصلحة أحد خاصة وأنها تنظر إلى القضية من منظور وجودي، وربط الاقتصاد بالأمن قد يُنظر إليه كابتزاز جماعي. وعليه، لا تمثل المقاربة الأميركية خطة محكمة النتائج، بقدر ما هي رهان على التراكم والتكامل في تفكيك الدور الذي بناه الحزب على مدى عقود.

في الخلاصة، تدرك الولايات المتحدة أن إنهاء حزب الله عبر ضربة فاصلة لم يعد خياراً واقعياً، ولذلك تعمل على إعادة تشكيل البيئة الوطنية الواسعة التي نجح الحزب في مل، فراغ الدولة داخلها منذ ما بعد اتفاق الطائف. إنها محاولة لتحويل المقاومة من خيار فرضته الضرورات الوجودية والنتائج المتحققة والشرعية السياسية، إلى عبء ثقيل، ومن عنصر حماية إلى عامل تعطيل. غير أن هذا المسار يبقى محفوفاً بالمخاطر، إذ إن أي خلل في عناصره، أو فشل الدولة في تقديم بدائل فعلية، أو بروز قدرة الحزب على التكيّف مع الضغوط، قد يحوّل استراتيجية التفكيك الهادئ إلى آلية لإعادة تزخيم تماسك المقاومة وشعبها. وفي منطقة اعتادت على الانقلابات الحادة في السياق، يبقى السؤال مفتوحاً: هل يكفي الزمن وحده لتغيير المعادلات، أم أنه قد يعمل مرة أخرى لمصلحة الطرف الأقدر على الصبر والتكيّف؟

تبقى مسألة جوهرية ينبغي إبقاؤها حاضرة، وهي أن كل ما سبق لا يشكّل بديلاً من الخيار العسكري الإسرائيلي، بل يتكامل معه. فالعمل العسكري يظل عنصراً رئيسياً في دفع وتزخيم المسارات الإعلامية والسياسية والاجتماعية والمالية المواكبة، ومن هنا، قد يتطلب نجاح بقية الخيارات قراراً أميركياً بتصعيد إسرائيلي مدروس في أهدافه وتوقيته ونطاقه وأساليبه وحجمه. ومع ذلك، حتى هذا السيناريو لا يغلق باب الأسئلة حول تداعياته ونتائجه، وما يحمله «اليوم التالي» من احتمالات مفتوحة.

اتفاق وشيك على «الانتظام المالي»: 18 مليار دولار كلفة أول 100 ألف دولار

محمد وهبة

انتهت جلسة مجلس الوزراء الثانية المخصّصة لدرس مشروع «قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع»، إلى جلسة ثالثة تعقد الجمعة المقبل. الجلسة المارثونية التي امتدّت من العاشرة صباحاً إلى السابعة مساء مع 40 دقيقة استراحة، حضر القسم الأول منها حاكم مصرف لبنان كريم سعيد، ليقدّم الأساس المالي للمشروع والأرقام التي بُني عليها، قبل أن يغادر نظراً لارتباطات تتعلّق بسفره إلى الخارج، ما أثار استياء عدد من الوزراء.

وطرح في الجلسة الكثير من الأسئلة المتعلّقة بالدفعات الشهرية للمودعين وبعملة التدقيق في أصول مصرف لبنان والمصارف ورسملتها بالإضافة إلى التسديد النقدي للمودعين وغيره. وتركّزت النقاشات حول أربع مواد من مشروع القانون، لا سيّما تلك المتعلّقة بإجراءات تحديد وتوزيع الخسائر وإعادة رسملة المصارف، وإجراءات تحديد الأصول غير المنتظمة وتنقيتها. رغم ذلك، كانت النقاشات تخرج عن إطار المادة التي تدور حولها الأسئلة والأجوبة، ولا سيّما عندما كان الحاكم حاضراً. فقد تبيّن من الأرقام التي قدّمها بأنّ مجموع الحسابات في القطاع والتي ستخضع لهذا القانون يصل عددها إلى 900 ألف، من بينها 520 ألفاً لمودعين لديهم في حساباتهم مبالغ لغاية 100 ألف دولار بما مجموعه 14,8 مليار دولار، ومن بينها 1118 حساباً تصل الى 15 مليار دولار أيضاً، ضمن شريحة الذين لديهم إلى غاية 5 ملايين دولار. وقال الحاكم إنه بموجب المشروع المطروح سيتمّ تسديد أكثر من 4 مليارات دولار سنوياً للمودعين على أربع سنوات (قد يصل المبلغ إلى 4,5 مليار). ولم تتّضح الحسابات النهائية التي ستتوجّب على كل المودعين إذا احتسب القانون إعطاء كل المودعين بشكل متساوٍ أول 100 ألف دولار في حساباتهم، لكن يقدّر أنّ المبلغ قد يصل إلى 18 مليار دولار. النقاش في المسائل المتعلّقة بالمودعين كان كبيراً، إذ كانت هناك أسئلة على النحو الآتي: هل سيحصل المودعون الذين سحبوا أموالاً نقدية في السنوات السابقة، أو الذين حصلوا على مبالغ نقدية بموجب تعاميم مصرف لبنان، على الـ100 ألف دولار كاملة؟ ما هي حصّة المصارف من هذا التسديد؟ هل ستحتسب المبالغ الموجودة في حساب السيولة لدى مصرف لبنان (تسمّى خطأ احتياطات إلزامية وهي بموجب التعاميم تسمّى توظيفات إلزامية بالعملة الأجنبية) من ضمن حصّة مصرف لبنان، في تسديد أول 100 ألف دولار أم من ضمن حصّة المصارف؟ مَن سيحدّد نسب الرسملة الأدنى التي سيتوجّب على المصارف ضخّها

هل سيُسمح للمودع بسحب أمواله نقداً من المصارف أم فقط عبر التحويل والشيكات؟

للعودة إلى الحياة؟ هل سيسدّد إلى المودعين مبلغ 25 ألف دولار سنوياً بمعدّل شهري يصل إلى 2000 دولار، أم سيقلّ أو يزيد عن ذلك؟هل ستدفع المبالغ إلى المودعين بواسطة البطاقات والحوالات ويمنع عليهم سحبها نقداً؟

ثمّة بعض الإجابات التي اتّفق عليها في مجلس الوزراء «رغم البرازيت الصادر عن أحد الوزراء» وفق مصدر وزاري، أكد «أننا اتفقنا على أنّ الحدّ الأدنى الشهري يجب أن يكون 1500 دولار شهرياً لكن هذه المادة لم تناقش بشكل كامل. كان هناك إجماع على هذه المسألة إلا أنها لم تقرّ، ولم نتوصل إلى اتفاق على مسألة احتساب السحوبات السابقة ضمن الـ100 ألف دولار التي ستدفع للمودع، ومصرف لبنان هو من سيمارس دوره كناظم للقطاع المصرفي بعد إجراء عملية التدقيق، وبالتالي هو مَن سيحدّد الرساميل المطلوبة لكل مصرف وسيتعامل مع كل حال على حدة (يردّد الحاكم في أكثر من اجتماع أنّ مستوى رأس المال الأدنى المطلوب هو 100 مليون دولار لكل مصرف)، لا سيّما أنّ بعض المصارف سيكون لديها بعد عملية التدقيق في الأصول وتسجيل الخسائر رساميل سلبية يتوجّب عليها تغطيتها ثم إعادة الرسملة بمقدّمات نقدية، وثمّة مصارف أخرى قد يكون لديها بعض الفائض في الرساميل بعد عملية التدقيق ما سيفرض على مصرف لبنان أن يضعها في الشطر الثاني من الرساميل وضخّ مقدّمات نقدية في الشطر الأول. أمّا بالنسبة إلى آلية التسديد المتاحة، فهي حتماً ستكون ضمن القطاع المصرفي وليس ضمن الآليات النقدية، أي أنّ مصرف لبنان لن يوافق على ضخّ 4,5 مليار دولار سنوياً بشكل نقدي بينما هناك ضغوطات غربية على لبنان لمكافحة اقتصاد الكاش، لكن سيكون بإمكان كل مودع أن يسحب عبر الصراف الآلي وضمن سقوفات المصارف المودعين (تدفع على سنوات طبعاً لأنّ المصرف المركزي يحتاج أن تكون لديه سيولة بالعملة الأجنبية) والباقي، وهو 10 مليارات دولار، سيحتسب على أساس 40% تدفعها المصارف و60% يدفعها مصرف لبنان.

1115
مليون دولار

هي قيمة المبالغ التي تدفعها المصارف الآن للمودعين بموجب حصّتها المنصوص عنها في تعاميم مصرف لبنان. وبحسب أحد الوزراء فإنه لن يتوجّب عليها أكثر بكثير من هذا المبلغ لتسديد حصّتها بموجب القانون المطروح.

وقالت المصادر إنّ المسألة المتعلّقة بتوضيح حصّة الدولة المنصوص عنها في مشروع القانون والمرتبطة حصراً بالمادة 113 من قانون النقد والتسليف «سيتمّ العمل على توضيحها»، لا سيّما أنّ حاكم مصرف لبنان يطالب بذلك بشكل واضح، وسبق أن أثار الأمر في الجلسة التي عقدت أول من أمس، مشيراً إلى أنّ لمصرف لبنان ديوناً على الدولة «لا تقتصر على مبلغ 16,5 مليار دولار الذي ترفض وزارة المال الاعتراف به (تستند على أنه لم تصدر قوانين تسمح بهذا الاقتراض بالعملة الأجنبية)، بل يضاف إليها 8 مليارات دولار هي المبالغ التي أنفقها مصرف لبنان على الدعم، وبالتالي فإنّ المبالغ التي تدين بها الدولة لمصرف لبنان، هي 24,5 مليار دولار يجب تسجيلها في ميزانية مصرف لبنان في خانة الأصول والاتفاق على كيفية التعامل معها سواء عن طريق إصدار سندات دائمة بفائدة متدنّية مقابلها أو آليات أخرى لسدادها.

وتشير المصادر إلى أنه لم يتّفق على هذا الأمر بعد وإن أخذ حيّزاً من النقاش. ولم يُتفق أيضاً على مسألة أساسية أثارتها المصارف خارج جدران مجلس الوزراء، وهي مسألة الملاحقات القضائية التي يشير إليها مشروع القانون باعتبارها أمراً قابلاً للاستمرار حتى بعد تحديد الخسائر.

(هيثم الموسوي)

حقّ الردّ

ردّاً على المقال الذي ورد في «الأخبار» (2025/12/17) بعنوان «مجدّداً إخفاء مستندات وتحايل على القانون»، فإننا نوضح النقاط التالية:

أولاً: إن كتاب محافظ الجنوب رقم 1001/2025 والمتعلق بطلب الترخيص بإنشاء مدرسة على العقار رقم 286 الغازية، لا يتضمّن أي مخالفة، وقد ورد فيه صراحةً أن نظام المنطقة الواقع ضمنها العقار لا يمنع إنشاء المدارس. وهذا جاء مطابقاً لجميع المطالعات الصادرة عن الجهات الإدارية والأمنية المعنية، وهي:

- محضر مجلس بلدية الغازية، قرار رقم 47 بتاريخ 2025/4/14.
- المذكّرة المفصّلة الصادرة عن قائد منطقة الجنوب الإقليمية في قوى الأمن الداخلي رقم 1193/206 بتاريخ 2025/4/29.
- كشف وزارة الصحة - مصلحة الجنوب رقم 23 بتاريخ 2025/4/14.

وجميع هذه المذكورات خلصت إلى أن العقار المنطقة الواقعة فيها مستوفيان لكافة الشروط والمواصفات لإنشاء المدرسة.

ثانياً: إن تقديم طلب جديد لنقل إجازة مدرسة الأجيال - عيدمون إلى الغازية قد تمّ بناءً على أحكام المادة 9 من المرسوم رقم 1436/1950، والمعدّلة حديثاً بموجب المرسوم رقم 14458 تاريخ 2024/12/18، حيث إن التعديلات لا تستوجب الحصول على موافقة المحافظ بحسب النص الصريح لهذه المادة.

ثالثاً: إن ملف نقل مدرسة الأجيال - عيدمون إلى الغازية مستقل تماماً، إدارياً وقانونياً، عن ملف الترخيص المتعلق بمدرسة مونزهاي سكول، ولكل من هاتين المعاملتين شروطها الخاصة. وإن إحالة رئيس مصلحة التعليم الخاص لمعاملة مدرسة الأجيال تمّت بعد استيفائها جميع الشروط المطلوبة، ولم يتم إخفاء أي مستند، وهي في طريقها القانوني الطبيعي في المديرية.

رابعاً: إن مصلحة التعليم الخاص لم تتبلّغ أي ردّ أو رفض بخصوص ملف مدرسة مونزهاي سكول من أيّ جهة رسمية. وقد أودع رئيس المصلحة رئاسة الحكومة المطالعة اللازمة بالملف.

أخيراً، يؤكّد الموكل أن جميع المعاملات في المصلحة تتم وفقاً للمسار القانوني الصحيح، ونتمنى على كاتب المقال والجريدة توخّي الدقة في نشر أي معلومة تخص الموكل، ونحتفظ بحق ملاحقة أي جهة تتعرّض له بجرائم القدح والذم والتحقير والافتراء أمام القضاء المختصّ.

بكل تحفّظ،
المحامية أمل جولاني
بوكالتها عن الأستاذ عماد الأشقر
رئيس مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم العالي

على الغلاف

هكذا اصطاد السياسيين... وأوقعَ به ابن فرحان

القصة الكاملة للأمير السعودي «أبو عمر»

هل «أبو عمر» بعيدٌ فعلاً عن السعودية؟

ترتسم الكثير من علامات الاستفهام حول الأمير السعودي المزعوم «أبو عمر» وعلاقاته المخابراتية، أو إمكانية أن تكون لديه فعلاً قنوات اتصال مع السفارة السعودية. وبينما يؤكد مقربون من المسؤولين السعوديين ألا علاقة تجمع المملكة بالشيخ خلدون عريمط أو «أبو عمر»، فإن آخرين يتساءلون عن كيفية معرفة «أبو عمر» بأمورٍ لم يكن ليعلمها، إلّا المقربون جداً من السعودية.

ويقول هؤلاء إن «أبو عمر» اتصل فعلاً ببعض النواب قبل موعدهم في الاستشارات النيابية، طالباً منهم تسمية نواف سلام، في حين يؤكد المعنيون أن النواب لم يتلقّوا الإيعاز السعودي الرسمي، كلٌّ بحسب القناة الرسمية التي يتواصل معها عادةً، إلّا عند الظهر. وبالتالي، كيف عرف «أبو عمر» بوجود إيعاز سعودي باسم سلام؟ مع العلم أن ما يحكى عن تعديل «أبو عمر» الكفّة لمصلحة سلام غير دقيق، إذ إن السعودية كانت على تواصل مسبق مع النواب المقربين منها، بهذا الخصوص.

أما السؤال الأهم، فهو: كيف بقيت علاقة «أبو عمر» طيّ الكتمان وبعيدة من أعين السفارة السعودية أكثر من 5 سنوات، في الوقت الذي «تغرِّل» فيه أجهزة الاستخبارات المختلفة داخل لبنان؟

في هذا الإطار، يعود بعض المعنيين بالذاكرة إلى انتحال أحد اللبنانيين شخصيةَ غازي كنعان، مساهماً في إطلاق سراح بعض السجناء عبر اتصالات تلقّاها أمنيون من كنعان المزعوم. حينها، أقام النظام السوري السابق «الدنيا ولم يُقعدها» حتّى تمّ توقيف الفاعل.

كما يثير ردّ فعل الشيخ خلدون عريمط بعد انفضاح قصة «أبو عمر» ريبة المعنيين، إذ إن الرجل يرفع سقف خطاباته ويُقدِّم الادعاءات إلى النيابة العامة ويصدر البيانات، إلى حدّ أنه غير آبهٍ بالمحاسبة. وكأنه، بحسب بعض المتابعين، يتلقّى دعماً خفيّاً من جهةٍ ما، يجعله قادراً على التحرك وزيارة مسقط رأسه لتلقّي الدعم الشعبي، على أمل أن يحميه من المحاسبة. وما يزيد هذه الشكوك امتناع محكمة التحقيق العسكرية في لبنان والتي تستهلك لحم الحبش في اجتماعات عائلية أثناء مدّة زمنية قصيرة تمتدّ على عدد قليل من أيام السنة لا يتجاوز العشرين يوماً، تبدأ من بداية عطلة عيد الميلاد، وتنتهي في العاشر من كانون الثاني تقريباً، وفقاً لما يقول عدد من أصحاب السوبر ماركت لـ«الأخبار».

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

ببراعة شديدة، نجح الشيخ خلدون عريمط في الإيقاع بكثير من السياسيين والعاملين في الشأن العام، ما جعله في نظر كثيرين، واحداً من أدهى الشخصيات في التاريخ اللبناني. قصة القاضي الشرعي السابق، بدأت باستغلاله ابتعاد الرياض عن الساحة اللبنانية أثناء عهد الرئيس السابق ميشال عون والفراغ الرئاسي الذي تلاه، وما نتج من ذلك من شحّ في الاتصالات الرسمية بين البلدين، ولا سيما بعد استدعاء الرياض سفيرها في لبنان. على مدار هذه السنوات، كان عريمط، وفقاً لما يروي متابعون، يعمد إلى زيارة شخصيات سياسية، ويدّعي أمامها أن المملكة راضية عن أدائها، قبل أن يسألها عمّا إذا كان لديها مانعٌ من إقامة علاقات مع مسؤولين سعوديين. وعند إجابتها بـ«نعم»، تكون الضحية قد أكلت طعم عريمط، وعلقت في صنارته.

ومع ذلك، لا يربطها عريمط بالمسؤول السعودي المزعوم فوراً، وإنّما يُكرّر الزيارة مرّة أو مرّتين، قبل أن يفتح اتصالاً مباشراً من هاتفه بـ«الأمير السعودي أبو عمر»، مُقدماً إياه لضحيته على أنه أحد أهم المُؤثّرين في الديوان الملكي، ومقرّب من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وقادر على تحقيق أحلامهم السياسية. غير أن «أبو عمر» لم يكن سوى ابن بلدة وادي خالد العكارية، مصطفى الحسيان، الذي يُجيد اللكنة السعودية.

في البداية، كان الأمير المزعوم يطمئن عن هذه الشخصيات وينوّه بمواقفها، قبل أن يطلب منها، في اتصال آخر، الاهتمام بعريمط، كما الاهتمام بـ«رابطة إنماء وتوعية الأسرة» التي أسّستها زوجة عريمط، ودعم الجمعية عبر مبالغ مالية يُحدّدها «الشيخ».

أدوار سياسية أساسية

> هكذا ذاع صيت «أبو عمر» في الأوساط السياسية وتوسّع نفوذه. فبات البعض ينتظر اتصاله أشهراً، سادت برودة علاقة ابن فرحان ببعض السياسيين الذين اعتبروا أنه باتت لديهم صلة بقناة سعودية أقوى

نظراً إلى أن «الأمير السعودي» لم يكن يحب الإكثار من الاتصالات. ورغم أن تركيزه كان على شخصيات السنية، غير أنه لم يُوفّر شخصيات من طوائف أخرى. كما وطّد علاقاته الهاتفية مع أصحاب الثروات الذين لديهم طموحات سياسية. بذلك، تمكّن من التأثير في الانتخابات النيابية التي جرت في عام 2022، ولا سيما على المرشحين في عكار، الذين حاولوا الاتصال به لطلب الدعم السعودي. وكذلك، بلغ تأثيره بعض المسؤولين في تيار المستقبل، الذين صدّقوا بسببه أن الرئيس سعد الحريري عائد إلى العمل السياسي، ورتبوا أمورهم على هذا الأساس في الانتخابات الماضية، وحتى الانتخابات المقبلة.

كما يتردد أن «أبو عمر» لعب دوراً في الانتخابات البلدية في بيروت، عبر دفعه عقل باسم ابنه في مرفأ بيروت مع نجل النائب السابق سمير جعجع وبعض قياديّي «المستقبل»، ولا تنتهي عند النائبين فؤاد مخزومي وغسان حاصباني والنائب السابق ميشال فرعون والوزير السابق محمد شقير، إضافة إلى معظم المرشحين المحتملين السنة في عكار وبيروت. ورغم ابتعاد «أبو عمر» عن نسج علاقات مع شخصيات على علاقة قوية مع القنوات الرسمية في المملكة، نجحت بعض الشخصيات التي استهدفها في «قفره»، فلم تأخذه على محمل الجد، كالوزير السابق نهاد المشنوق، الذي لم يفتح المجال لعريمط كي يرتب له اتصالاً بالأمير المزعوم.

خلال هذه المدة، بدأ الرجل يُوسّع دائرة علاقاته ويوطّدها عبر اتصالات في فترات متلاحقة من أرقام سعودية وأجنبية. وتروي بعض الشخصيات أن «أبو عمر»، وبعد مرور مدة قصيرة على بناء الثقة مع بعض السياسيين، كان يتقصّد الحديث بطريقة استعلائية، وحصر الحديث بإعطاء الأوامر وتقديمها على أنها آتية من المملكة، ولا يمكن الاعتراض عليها، حتى لا يجد المتحدث الظرف مناسباً لطلب أي شيء. كما كان يطلب فتح مذياع الهاتف لدى اتصاله بعدد من النواب لعلمه المسبق أنهم في اجتماع لكتلتهم، فيأمرهم بإصدار مواقف داعمة للمملكة أو الهجوم على قوى سياسية.

عودة السعودية وأزمة التكتّم

لكن السعودية باستئنافها التواصل الرسمي مع السياسيين اللبنانيين، وعودة الحياة إلى سفارتها في بيروت، ثم تكليف الأمير يزيد بن فرحان بالملف اللبناني، خلقت أزمة لدى «أبو عمر»، الذي سرعان ما وجد حلّاً عبر تحذير مُتصليه بعدم مفاتحة المسؤولين والدبلوماسيين السعوديين الموجودين في بيروت بأمره، كي لا يحرجوا أنفسهم، مشيراً إلى أن هؤلاء موفدون لمهمات محددة، أمّا هو فمهمّته أوسع وتشمل التأثير في قرارات الديوان الملكي.

طارق المرعبي، بعدما وقّعه الرئيس نجيب ميقاتي، ويتردد أن النائب فؤاد مخزومي حوّل له «أبو عمر» نحو 500 ألف دولار لقاء إقناع السعودية بتبني ترشيحه إلى رئاسة الحكومة، والضغط على النواب لتسميته.

في المقابل، كانت طلبات تبني مرشحين للانتخابات النيابية والتوزير، وحتى الدعم لإستعادة سلطة سياسية مفقودة، «تُشتّي» على عريمط. وبدوره، كان «أبو عمر» يعرف كيف يؤجّل تنفيذ الوعود إلى حين «الوقت الذي يُفضّله الديوان الملكي». وعليه، تطول لائحة الشخصيات التي تمكّن «أبو عمر» من إيقاعها في فخّه، والتي تبدأ بالرئيس فؤاد السنيورة، مروراً برئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع وبعض قياديّي «المستقبل»، ولا تنتهي عند النائبين فؤاد مخزومي وغسان حاصباني والنائب السابق ميشال فرعون والوزير السابق محمد شقير، إضافة إلى معظم المرشحين المحتملين السنة في عكار وبيروت. ورغم ابتعاد «أبو عمر» عن نسج علاقات مع شخصيات على علاقة قوية مع القنوات الرسمية في المملكة، نجحت بعض الشخصيات التي استهدفها في «قفره»، فلم تأخذه على محمل الجد، كالوزير السابق نهاد المشنوق، الذي لم يفتح المجال لعريمط كي يرتب له اتصالاً بالأمير المزعوم.

خلال هذه المدة، بدأ الرجل يُوسّع دائرة علاقاته ويوطّدها عبر اتصالات في فترات متلاحقة من أرقام سعودية وأجنبية. وتروي بعض الشخصيات أن «أبو عمر»، وبعد مرور مدة قصيرة على بناء الثقة مع بعض السياسيين، كان يتقصّد الحديث بطريقة استعلائية، وحصر الحديث بإعطاء الأوامر وتقديمها على أنها آتية من المملكة، ولا يمكن الاعتراض عليها، حتى لا يجد المتحدث الظرف مناسباً لطلب أي شيء. كما كان يطلب فتح مذياع الهاتف لدى اتصاله بعدد من النواب لعلمه المسبق أنهم في اجتماع لكتلتهم، فيأمرهم بإصدار مواقف داعمة للمملكة أو الهجوم على قوى سياسية.

عودة السعودية وأزمة التكتّم

لكن السعودية باستئنافها التواصل الرسمي مع السياسيين اللبنانيين، وعودة الحياة إلى سفارتها في بيروت، ثم تكليف الأمير يزيد بن فرحان بالملف اللبناني، خلقت أزمة لدى «أبو عمر»، الذي سرعان ما وجد حلّاً عبر تحذير مُتصليه بعدم مفاتحة المسؤولين والدبلوماسيين السعوديين الموجودين في بيروت بأمره، كي لا يحرجوا أنفسهم، مشيراً إلى أن هؤلاء موفدون لمهمات محددة، أمّا هو فمهمّته أوسع وتشمل التأثير في قرارات الديوان الملكي.

بذلك، لم تتأثّر أعمال «أبو عمر»، لا بل إن بعضهم قرّر عدم «التشبيك» مع ابن فرحان، على اعتبار أن لديه قناة سعودية رسمية قادرة على تحسين علاقته بالمملكة، وهو ما ردّده رئيس حكومة سابق على مسامع زوّاره، ووصل بـ«البريد السريع» إلى ابن فرحان، الذي كان أيضاً، بحسب متابعين مقربين منه، يلاحظ برودة في العلاقة مع بعض الشخصيات السياسية التي لا تبدي حماسةً للتعاطي المباشر معه، أو شخصيات تغيّرت حرارة استقبالها له.

تجميع الخيوط

ويشير المتابعون إلى أن الكثير من الخيوط كانت تتجمع لدى المعنيين، وأهمها عندما اتصل أحد المرشحين المحتملين للانتخابات النيابية في عكار بـ«أبو عمر»، ليجد أن الهاتف يرنّ على الطاولة المجاورة، قبل أن يُعيد الكرّة مرّة أخرى، ويتأكد أن صاحب الهاتف لا يمكن أن يكون مقرباً من «أبو عمر». ويؤكد متابعون أن الحسيان، الذي انتحل شخصية الشيخ السعودي، كان في المدة الأخيرة لصيقاً بعريمط، وكان يحضر بعض الاجتماعات معه ويستمع إلى النقاشات السياسية.

وبهذا الخيط، إضافةً إلى الأسئلة الكثيرة التي بات بعض السياسيين يطرحونها بين بعضهم عن «أبو عمر»، خصوصاً أنهم لم يجدوا له أي ظهور في السفارة أو مع ابن فرحان، جعل علامات الاستفهام تكبر لديهم. وبقي الوضع كذلك حتى فاتحت إحدى الشخصيات اللبنانية الموفد السعودي خلال وجوده في بيروت في نهاية أيلول الماضي، بأمر «أبو عمر»، وسألته عن صلته بالديوان الملكي ومدى قربه من ولي العهد السعودي. عندها بدا ابن فرحان يتقصّى عن الأمر، وقابل بعض الشخصيات التي لها علاقة بالأمير المزعوم، وطلب منهم تسجيل الاتصالات معه وتسليمها إلى مساعديه في بيروت. فقام هؤلاء بتحضير ملف متكامل يتضمن مستندات صوتية عن ادعاءات «أبو عمر»، أرسل إلى المملكة في منتصف تشرين الأول الفائت.

ويتردّد أن ابن فرحان خصّص جزءاً من زيارته الأخيرة لبيروت في تشرين الثاني الماضي لتسليم السلطات اللبنانية ملف «أبو عمر»، وعليه، بدأت مخابرات الجيش اللبناني تراقب الحسيان، الذي كان موجوداً في تلك المدة في سوريا، وتمّ القبض عليه، قبل أن تنفضح قصته عند وصوله إلى حاجز الجيش عند الحدود اللبنانية. وتشير مصادر أمنية إلى أن الحسيان اعترف مباشرةً بعلاقته بعريمط، وأنه كان يعمل لحسابه.

أهالي وادي خالد مصدومون بـ«مصطفى الدرويش»!

لم يصدّق أبناء وادي خالد كيف استخدم الشيخ خلدون عريمط دهّان السيارات مصطفى الحسيان الذي يسكن في بيت متواضع داخل مبنى صغير مؤلف من طبقتين «على الحجر» مع زوجته وأهله وشقيقيه، في منطقة الرامي. ويروي أبناء البلدة أنهم كثيراً ما كانوا يقومون بمساعدته لأنهم يعتبرون أن وضعه المالي «صعب جداً» إلى حدّ أن النائب محمد سليمان دفع نفقات عملية أجريت له، بعد تعرضه لحادث دراجة نارية قبل نحو عام. ويُعدُّ منزل الحسيان من أفقر المنازل في وادي خالد، إذ لا أبواب بين الغرف وإنّما شراشف مُعلّقة على الحيطان، كما لا بلاط على الأرض ومعظم الكراسي داخله مُكسّرة، مع افتقار المبنى لأدنى مقوّمات العيش. والرجل لا يمتلك سيارة، ولا حتى دراجة نارية.

ويردّد هؤلاء أن «مصطفى درويش» وفقير جداً ويعمل يومياً من السابعة صباحاً ولا يعود إلى منزله قبل السابعة ليلاً»، ومظاهر الغنى لا تبدو عليه، مستغربين الحديث عن تقاضيه أموالاً بملايين الدولارات. ويلفتون إلى أن لا علاقة تربطه بأي من السياسيين أو الأنظمة المخابراتية ولا حتى بالشيخ خلدون عريمط، الذي كان يزور مسقط رأسه بين الفينة والأخرى، «إلّا أننا لم نشاهده يوماً يزور منزل الحسيان».

أمّا عن إتقانه اللكنة الخليجية، فيؤكد أهالي المنطقة أن معظمهم يتقنها باعتبار أنهم من البدو والعشائر العربية، بينما كان الحسيان يجيدها أكثر كونه من عشيرة السوالحة - العتيق التي تُعدُّ لكنتها أكثر قرباً إلى اللهجة الخليجية. ويصفونه بأنه متحدّث لبق «ملسن»، معتبرين أن «الرجل خُدِع، لأنّه ليس على هذا القدر من الذكاء، الذي يتيح له تخطيط وتنفيذ مثل هذه الأفعال».

تقرير

طبق «الحبش» بـ400 دولار: لا عشاء للفقراء

فؤاد بزي

بدأ موسم الأعياد يحرّك الطلب بخجل على «حبشة العيد». تصنّف هذه السلعة من أصناف اللحوم المستهلكة بكثافة في لبنان، إذ يقتصر استهلاكها على عطلة عيدي الميلاد ورأس السنة. لذا، يمكن النظر إلى مؤشر استهلاك لحوم الحبش، الذي انخفض في بداية الأزمة، ثم بدأ يرتفع تدريجياً، باعتباره دليلاً إضافياً على واقعية مقولة حاكم المصرف المركزي السابق رياض سلامة «بكرا بيتعودو»، ثم قدرتهم على التكيّف في العودة إلى الاستهلاك المفرط. كلفة الحبشة الجاهزة لا تتدنّى عن 150 دولاراً وقد تصل إلى 400 دولار ربطاً بوزن الحبشة ولائحة التقديم الكاملة. أسعار خيالية تجعل الاستمتاع بالأعياد وليمة مخصّصة للميسورين حصراً، بينما الحدّ الأدنى للأجور ما يزال عند حدود 312 دولاراً.

رغم تحوّل «حبشة العيد» إلى غذاء استهلاكي للميسورين حصراً، ازداد استيراد الحبش بنسبة 42% في 2025 مقارنة مع 2018، بحسب الأرقام الرسمية، علماً أن الزيادة بلغت 35% بين عامَي 2018 و2024. في عام 2024 استهلك لبنان نحو 122 طناً من الحبش الكامل غير المقطع، أي أقل بكثير من استيراد كميات لحوم الأبقار المجمّدة والتي بلغت 14 ألف طن في السنة نفسها. وهذا الاستهلاك المتدنّي يعود إلى عادات الأسر المقيمة في لبنان والتي تستهلك لحم الحبش في اجتماعات عائلية أثناء مدّة زمنية قصيرة تمتدّ على عدد قليل من أيام السنة لا يتجاوز العشرين يوماً، تبدأ من بداية عطلة عيد الميلاد، وتنتهي في العاشر من كانون الثاني تقريباً، وفقاً لما يقول عدد من أصحاب السوبر ماركت لـ«الأخبار».

إضافة إلى ذلك، فإن أسعار الحبش ليست مشجّعة على الاستهلاك الكثيف؛ يصل سعر الكيلوغرام الواحد إلى 7 دولارات مقارنة مع 4 دولارات لكل كيلوغرام من الدجاج. وما يزيد من سعر الحبشة أيضاً هو وزن الطير الذي يُراوح بين 4 كيلوغرامات للطير الصغير، و12 كيلوغراماً للطير الكبير. في المقابل لا يزيد وزن «الفروج»، في أحسن الأحوال، عن 3 كيلوغرامات. بمعنى أوضح، قد يصل سعر الحبشة الواحدة من الوزن الكبير إلى 84 دولاراً، علماً أن متوسط السعر يتجاوز الـ50 دولاراً للواحدة، وهو مبلغ مرتفع لسلعة غذائية تستهلك في مناسبات خاصة، ما يؤدّي حكماً إلى تراجع استهلاك هذا النوع من اللحوم.

في العادة، يبدأ الإقبال على شراء «حبشة العيد» من أصحاب السوبرماركت في منتصف كانون الأول. ويصف رئيس مجلس إدارة المخازن وضاح شحادي حركة بيع هذه السلعة بأنها «مش زيادة»، مؤكداً بأن موسم عرض هذه السلعة الغذائية في البرادات لا تتعدّى مدّته الزمنية الشهر الواحد تبدأ من النصف الثاني من كانون الأول وتنتهي في منتصف الشهر الذي يليه أي في كانون الثاني. أما الإقبال عليها، فهو يتفاوت بين منطقة وأخرى ربطاً بالتنوع الطائفي والعادات الاستهلاكية المرتبطة به، إذ يزيد الطلب على «حبشة العيد» في «المناطق المسيحية» يقول شحادي. وبحسب الأرقام، يتوقع شحادي بيع نحو 800 حبشة في شهر كانون الأول الجاري.

> يصل سعر الحبشة الواحدة غير المطبوخة من الوزن الكبير إلى 84 دولارا

في السياق نفسه، يقول رئيس نقابة أصحاب السوبرماركت نبيل فهد، إن مبيعات «حبشة العيد» في 2025 ازدادت بنسبة تُراوح بين 10% و15% مقارنة مع مبيعات 2024. ويتركز المبيع في الفئة الصغرى من هذه الطيور والتي لا يزيد وزنها على 7 كيلوغرامات، فيما يكون الطلب على الفئات الكبيرة ذات الأوزان التي تُراوح بين 10 كيلوغرامات و12 كيلوغراماً أقل بكثير. أما بالنسبة إلى حجم الطلب من ناحية الأرقام والكميات، فلن يتضح قبل الثلث الأخير من كانون الأول الجاري، يقول فهد، نظراً إلى تزامنها مع عطلة عيدي الميلاد ورأس السنة والزيادة في الطلب. وهذا الطلب مرتبط بشكل أساسي بالمستهلك المنزلي، ولا يرتبط بالمستهلك في المطاعم والمناسبات الخاصة التي تشتري الكميات اللازمة لها من موزّدين نصف جملة أو جملة.

وتعكس أرقام استيراد الحبش غير المقطع، توجهاً عاماً لدى التجار إلى تخزين هذه السلعة ابتداءً من أشهر الصيف، وتحديداً في شهري تموز وآب حتى يحين موعد البيع في عطلة الأعياد. إذ تدخل في أشهر الصيف كلّ الكميّة المستوردة من الحبش، والتي تكون «حبشة كاملة». وبحسب أرقام الجمارك، فإن متوسط الكميّة المستوردة سنوياً منها 167 طناً في السنوات العشر الماضية، بتكلفة وسطية تصل إلى 611 ألف دولار في السنة، ما يعني أنّ متوسط سعر الطن الواحد المستورد يساوي 3661 دولاراً. وهذه الكلفة المرتفعة قد تفسّر إحجام المستهلك عن شراء الحبش خارج موسم الأعياد. لكن بشكل عام، لا تشير أرقام الجمارك إلى نمط محدّد في استيراد لحوم الحبش. فهناك سنوات استورد فيها لبنان كميات كبيرة تصل إلى 238 طناً سنوياً، كما حصل في 2016، و380 طناً في 2017، بينما انخفض الاستيراد ولامس أدنى مستوى له في السنوات العشر الأخيرة في عام 2021 حين بلغ 61 طناً فقط. ربما قد يكون هذا المستوى المتدني في تراجع الاستيراد في السنوات اللاحقة لعام 2019، مرتبط بالانهيار النقدي والمصرفي، إلا أنّ أسعار الحبش العالمية كانت الدافع الأبرز لدى التجار في لبنان للاستيراد فوق حاجة السوق والتخزين من سنة إلى سنة. مثلاً، حين بلغت الكمية المستوردة ذروتها عام 2017، وصل سعر طن الحبش إلى 3013 دولاراً، فدخل السوق 380 طناً من طيور الحبش المجمدة، وبلغت قيمتها مليوناً و145 ألف دولار. في المقابل، عندما ارتفعت أسعار الحبش العالمية، انخفض الاستيراد في لبنان. في عام 2018 بلغ سعر طن الحبش 3909 دولارات، فتراجعت الكمية المستوردة من 380 طناً عام 2017 إلى 85 طناً فقط.

ويذكر هنا أنّ نمط استيراد الحبش يتطابق مع مفاعيل الانهيار النقدي والمصرفي وانعكاساتهما على الاستيراد عموماً، إذ انخفض استيراد الحبش من 124 طناً عام 2019 إلى 82 طناً عام 2020، ووصل إلى أدنى مستوياته عام 2021 مع استيراد 62 طناً فقط. ثم عاد استيراد الحبش إلى الارتفاع عام 2022 في تطابق تام مع نمط الاستيراد، وبلغ 164 طناً، ما يعني أنّه ارتفع بنسبة 164% في سنة واحدة فقط. أما الآن، فترتفع كمية الحبش المستوردة باستمرار، ووصلت إلى 143 طناً في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، وبذلك تجاوزت مجمل الكمية المستوردة عام 2024، والتي وصلت إلى 122 طناً فقط.

(الأخبار)

سوريا

«لقد كانت بالفعل ثورة حتى القصر»
الشرع ورِفاق «الجهاد»: المواجهة واقعة

حسين الأمين

لا تبدو طريق الرئيس الانتقالي في سوريا، أحمد الشرع، مُسهّدة وسهلة، إذ يحتفظ الرجل وتنظيمه، بندوب وجروح عميقة ومستمرّة، انتقلت معهما من «أرض الجهاد» إلى «قصر السلطة». انتقالٌ يَظهر معه العداء بين «هيئة تحرير الشام» بقيادة الجولاني/ الشرع، وخصومه «الجهاديين» وفصائل أخرى، مستحكماً بل ومستفحلاً. فالشرع يرى في هؤلاء جميعاً عقبة أمام بناء «سوريا الجديدة» كما يتصوّرها، فيما يرونه هم «خائناً للدين والثورة معاً». وعلى الرغم من نجاحه في تحجيم تلك الفصائل عسكرياً، فإن قراراته الأخيرة، ولا سيما على مستوى التحالف مع واشنطن ضدّ «داعش»، أعادت ضخّ الحياة في دعاية بعض خصومه، وظهرت بمثابة تأكيد لنبوءاتهم السابقة عنه، إذ أجمع معظم الطيف «الجهادي السلفي»، بما في ذلك «داعش» و«القاعدة» وحلفاؤهما، على إدانة انضمام حكومة الشرع إلى «التحالف الدولي»، معتبرين الخطوة دليلاً نهائياً على خروج «تحرير الشام» من معسكر «الجهاد» إلى صفّ «الأعداء»، ومتوغّدين بالتعامل مع الهيئة على هذا الأساس.

وعليه، تواجه حكومة الشرع اليوم اختباراً وجودياً على جبهتَين متناقضتَين: الأولى أمام «المجتمع الدولي»، لإثبات أنها شريك في «محاربة الإرهاب» وبناء الاستقرار؛ والثانية أمام القواعد الجهادية، لإقناعها بأنها لم تتخلّ عن «الثوابت الإسلامية»؛ وتلك معادلة شديدة التعقيد، ومحفوفة باحتمالات وقوع مفاجآت في أي لحظة. وفي حين لا يشكّل «داعش»، في مرحلته الراهنة، خطراً داهماً على سلطة الشرع، كونه يفتقر إلى مشروع سياسي قابل للحياة، وهو عبارة عن خلايا وأفراد متشرذمين، فإن الخطر الأساس يكمن في المقابل في صفّ الفصائل الحليفة الموجودة اليوم داخل بنية الحكم نفسها، أو على هامشها وفي أطرافها، وقد تتحوّل، في لحظة سياسية أو أمنية مفصلية، إلى مصدر التحدّي الأكبر. وتنقسم خارطة الفصائل الجهادية والمجموعات المسلّحة - بعيداً من «قسد» ومنطقة الساحل - إلى 3 مستويات، تتقاطع وتشتبك في ما بينها، من دون أن يؤدّي ذلك - إلى الآن - إلى انفجار كبير.

لا يشكّله «داعش» في مرحلته الراهنة خطرًا داهمًا على سلطة الشرع (أرشيف)

«القاعدة» والأجانب: حذار «التمييع» أو التضييق

يُعدّ تنظيم «حرّاس الدين» من أبرز الفصائل التي عارضت «هيئة تحرير الشام» سابقاً، ولا تزال اليوم في موقع الخصومة مع السلطة السورية الجديدة وتوجّهاتها. فالتنظيم، وهو فرع «القاعدة» في سوريا، أعلن حلّ نفسه مع سقوط النظام السوري السابق وبداية تفكيك الفصائل مطلع العام الجاري، غير أن هذا الإعلان لم يُنهِ حضوره الفعلي، إذ انخرط عدد كبير من عناصره في الأجهزة الأمنية الحكومية، في حين حافظت مجموعات أخرى على حدٍّ أدنى من التواصل والنشاط، من دون استفزاز مباشر للسلطة الجديدة. وبالعودة إلى بيان «الحلّ» الذي أصدره التنظيم، فهو تضمّن رسائل مزدوجة حملت طابع النصيحة والتهديد الضمني لحكومة أحمد الشرع؛ إذ دعا إلى «الحفاظ على السلاح بيد أهل السنّة»، وحضّ على «إقامة الدين وتحكيم الشريعة وعدم التمييع»، معتبراً أن سوريا لا تزال ساحة مفتوحة لـ«المعارك الكبرى» ضدّ «الطغاة والمستعمرين».

وإذ يُعدّ أي تحالف مع الولايات المتحدة، في أدبيات التيار «القاعدي»، ذروة «الميوعة والتفريط»، فإن «حرّاس الدين»، ومعه التيار المذكور عموماً، يراهنان على القواعد الدنيا داخل «تحرير الشام» والفصائل التي تشكّل اليوم وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية، من أجل إعادة «دوزنة» الأمور، إذ تجري اليوم محاولات منظمة لـ«تحريض» العناصر على قياداتهم، وذلك تحت عناوين من مثل «التنازلات المفرطة» التي تقدّمها حكومة الشرع، أو «التحالف مع عباد الصليب ضدّ المجاهدين».

وإلى جانب «حرّاس الدين»، تبرز فصائل صغيرة تتكوّن أساساً من مقاتلين أجانب، مثل «الحزب الإسلامي التركستاني» («الأويغور»، و«كتيبة التوحيد والجهاد» «الأوزبك»، و«أجناد القوقاز» (الشيشان)، وغيرها. هذه الفصائل لم تعلن معارضة صريحة للسلطة الجديدة، لكنها تراقب سلوكها عن كثب، ولا سيما في ما يتعلّق بالتقارب مع الخصوم التقليديين - كالصين وروسيا في حالة «التركستاني» -، وكذلك بفرض قيود على نشاطها ونفوذها. وفي حين يتبنّى بعض هؤلاء فكر «القاعدة» بالكامل، فهم قد يرون في أي تسوية سياسية تنخرط فيها حكومة الشرع خيانة صريحة. ومن هنا، يبقى احتمال حدوث انقلابات عنيفة على أيديهم قائماً، خصوصاً إذا طُلب إليهم نزع سلاحهم أو مغادرة سوريا ضمن تفاهمات دولية، في ظل غياب أي وطن بديل لهم.

أمّا «حزب التحرير»، فيشكّل حالة مختلفة؛ فهو حزب سياسي عقائدي يدعو إلى إعادة «الخلافة»، ويؤكّد اعتماده وسائل غير عنفية، لكنه يتمتّع بحضور ملحوظ داخل بيئات المعارضة، ولا سيما في إدلب، كتيار دعوي منظّم يملك شبكات وأنصاراً وقدرة على التعبئة. ومنذ عام 2023، برز الحزب كأحد الخصوم الإسلاميين لـ«هيئة تحرير الشام»، في حين أنه في تشرين الثاني 2025، أصدر «المكتب الإعلامي لحزب التحرير - ولاية سوريا» بياناً اعتبر فيه أنّ «الانخراط الصريح في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تبرّؤٌ من الثوابت وانزلاقٌ خطيرٌ نحو الهاوية».

المعارضة «غير الجهادية»: خارج السلطة

إلى جانب التيارات الجهادية، تبرز جهوده حالياً على المتمعضين من سياسة الشرع الحالية، وخصوصاً منهم العناصر ذات الرتب الدنيا في الجيش وقوات الأمن، والتي يخاطبها بكلام «قاعدي» كلاسيكي لا يزال يستهويها، وهو ما يبدو أنه حصل مع العنصر التابع لـ«حرّاس الدين». فإذا كانت قيادة التنظيم المنحلّ، رغم الخلاف مع الشرع وتوجّهاته، لا تزال ترفض أيّ تقارب مع «داعش»، فإن إمكانية اجتذاب عناصره من قبل الأخير تظلّ قائمة. وفي هذا الإطار، يبدو لافتاً تركيز صحيفة «النبأ» الأسبوعية التابعة لـ«داعش»، على انتقاد سياسة الشرع تجاه الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي، وابتعاده عن الشعارات التي كان يطرحها في السابق من مثل «تطبيق الشريعة»، وغيرها. كما إن الصحيفة نفسها نشرت في عددها الأخير مقالاً افتتاحياً بعنوان «مفخرة سيدني»، جاء فيه أن المقاتل لم يعُد مرهوناً بتجهيزات مرحلة «ما قبل الدولة الإسلامية» وتعقيداتها، وأن الأمر مضيفاً أن قراراً كان من المفترض أن يصدر في حقّه في الرابع عشر من الجاري، أي بعد يوم من وقوع الهجوم. وعلمت «الأخبار»، من مصادر سورية مطّلعة، أن منفّذ العملية كان يتبع سابقاً لتنظيم «حرّاس الدين»، وهو فرع تنظيم «القاعدة» في سوريا، الذي أعلن حلّ نفسه في كانون الثاني/ يناير 2025 تحت وطأة ضغوط على قيادته؛ علماً أن الأخيرة امتنعت عن المشاركة في عملية «ردع العدوان» نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، رغم مشاركة الكثير من كوادر التنظيم في العملية، بمعزل عن توجّه القيادة.

والواقع أن غلبة النهج الإسلامي الجديدة لا يَحكمها سياق فكري واحد، وهو ما دلّ عليه مثلاً بروز أصوات رافضة - من داخل هذه الهيكلية - لانضمام دمشق إلى «التحالف الدولي» ضدّ تنظيم «داعش»، والذي أُعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، عقب زيارة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، إلى واشنطن. ذلك أن المسار الذي ينتهجه الشرع مع الولايات المتحدة قد لا يجد قبولاً لدى عناصر ومجموعات لا تزال تتمسّك بالعداء الجذري لأميركا وترفض التماهي مع سياساتها، ويبدو أن تنظيم «داعش» يحاول جاهداً، عبر دعايته وخطابه، استقطابها. إذ إن التنظيم يركّز «المرن» على مسار الشرع وتحوّلاته، لا يحجب حقيقة أن هيكلية السلطة

> خلايا «داعش» انتقلت من التمركز في البادية إلى الانتشار في أرياف المحافظات والمدن الرئيسية

> صعّد «داعش» نشاطه العسكري والدعائي، وارفقه بحملة تجنيد وتحريض مكثّفة استهدفت أنصار الفصائل الأخرى وعناصرها

فصائل ومجموعات أخرى لا تُصنّف جهادية بالمعنى التقليدي، وهي فصائل «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا، ومن بينها «الجبهة الشامية»، ذات الخلفية الإسلامية – السلفية، والمتمركزة أساساً في شمال حلب. ولم تدخل هذه المجموعات، بعد سقوط النظام السابق وتشكيل الحكومة الجديدة، في مواجهة مفتوحة مع الشرع، لكنها في المقابل لم تندمج في مشروعه السياسي والعسكري، بل حافظت على مناطق سيطرتها ونفوذها شمالاً، وأبدت تحفّظاً واضحاً على احتكار «هيئة تحرير الشام» القرارين العسكري والسياسي، مع مطالبة بتمثيل أوسع في بنية الدولة الجديدة. وتدور «الجبهة الشامية» في الفلك التركي، في حين تدير أنقرة علاقتها بها بعناية، فلا تسعى إلى حلّها أو دمجها الكامل، بل تُبقيها، إلى جانب فصائل أخرى، كورقة نفوذ مباشرة في مواجهة مختلف الأطراف، بما في ذلك سلطة الشرع نفسها.

كذلك، لا تُغفَل «حركة أحرار الشام الإسلامية»، التي كانت تاريخياً من أكبر الفصائل الإسلامية السلفية في سوريا، قبل أن تدخل منذ عام 2017 في سلسلة انقسامات حادّة أفقدتها ثقلها العسكري تدريجياً، لينتهي الأمر بها باندماج بقاياها ضمن «الجيش الوطني».

«داعش»: حربٌ شاملة على الحكومة «المرتدّة»

مع سقوط نظام الأسد وصعود حكومة أحمد الشرع، رأى تنظيم «داعش» فرصة لإعادة تقديم نفسه بوصفه حامل لواء «الجهادية الصافية» في مواجهة من يسمّيهم «الطواغيت الجدد»، إذ فوق العداء التاريخي بين «داعش» و«هيئة تحرير الشام»، والذي سبق وصول الأخيرة إلى السلطة، اعتبر التنظيم أن تولّي الشرع الحكم وتقاربه مع الغرب يؤكّدان «نبوءاته» حول انحراف الجماعات الإسلامية الأخرى، ويمنحانه صفة «الخط المستقيم» الوحيد.

وانطلاقاً من ذلك، لم يتأخر التنظيم في إعلان الحرب على الحكومة الجديدة في دمشق؛ ففي كانون الأول 2024، وبعد أيام قليلة من سقوط النظام السابق، نشر افتتاحية في صحيفة «النبأ» (العدد 473)، وصف فيها «الجولاني» وحلفاءه بأنهم «مجاهدون مدجّنون مرتدّون»، ثمّ بلغ التحريض على الرئيس الانتقالي ذروته في ربيع 2025، مع إصدار فيديو دعائي بعنوان «هذا بلاغ للناس... إقامة للحجّة وبيان للحق»، أعلن فيه «داعش» بدء «حرب شاملة» ضدّ السلطة.

وفي أعداد لاحقة من «النبأ»، هاجم التنظيم انضمام دمشق إلى «التحالف الدولي»، معتبراً أن «أميركا الصليبية باتت «صديقة في أعينهم»، وأنّهم حكومة الشرع بالسعي إلى السلطة لا أكثر، وإعادة إنتاج «دور الطاغوت» في «دورة جاهلية مكرّرة، أولها ثورة وأوسطها خيانة وآخرها عتق من الإرهاب»، خاتماً بعبارة لافتة: «لقد كانت بالفعل ثورة حتى القصر!». وبالمجمل، تقوم سردية «داعش» في مواجهة الحكم الجديد على:

- تكفير أحمد الشرع ووصمه بـ«الخيانة».
- رفض أي تعاون سياسي أو أمني مع الغرب.
- تمجيد نهج «داعش» نفسه، ولا سيما مفهوم «الولاء والبراء».
- رفض الديمقراطية والدولة المدنية بشكل مطلق.
- دعوة عناصر «هيئة تحرير الشام» والأجهزة الأمنية إلى الانشقاق والالتحاق بالتنظيم.

هكذا، صعّد «داعش» نشاطه العسكري والدعائي، وأرفقه بحملة تجنيد وتحريض مكثّفة استهدفت أنصار الفصائل الأخرى وعناصرها، ولا سيما الساخطين داخل «تحرير الشام»، سواء بسبب التحوّلات السياسية، أو بسبب صراع النفوذ والمواقع داخل السلطة الجديدة. ويُشار هنا إلى أن عدداً كبيراً من أولئك العناصر - حتى داخل «تحرير الشام» -، هم أساساً مقاتلون سابقون في «داعش»، انتقلوا إلى مجموعات أخرى بعد هزيمة التنظيم، من دون أن يعني ذلك بالضرورة تخلّيهم الكامل عن ولائهم الفكري السابق. وفي هذا السياق، ورغم تزامن بعض عمليات «داعش» الأخيرة، إلا أنها لا تحمل حتى الآن طابع الزخم القادر على التأثير في المسار العام في سوريا، وتبدو أقرب إلى هجمات انتقامية محدودة، ما يجعل من المبكر الحكم على تداعياتها.

«يحتاج إلى مجاهد تشرّب التوحيد ونجا من شباك الجماعات قبل شراك الحكومات».

استغلال الفراغ وصعوبة التصدّي

في الإطار نفسه، تفيد مصادر أمنية سورية، «الأخبار»، بأن خلايا تنظيم «داعش» انتقلت من التمركز في البادية السورية إلى الانتشار في أرياف المحافظات والمدن الرئيسية، في حين تركّزت العمليات الأخيرة للتنظيم على شرق الطريق الدولي في الشمال، في مناطق من مثل ريف إدلب الشرقي، حيث البادية المفتوحة والمساحات الشاسعة والضباب الكثيف، كما إن «الفراغ الذي خلّفه غياب الميليشيات وتوقّف عمليات الجيش الروسي في تلك المناطق، لا تستطيع الحكومة المركزية أن تغطّيه لعدة عوامل، منها قلّة العديد والعتاد اللازم»، إضافة إلى أن مستودعات أسلحة عدة بيعت محتوياتها بعد سقوط النظام في السوق السوداء، وهو ما استغلّته خلايا «داعش» التي سلّحت نفسها وجهّزت نفسها، فإن تلك الخلايا «غالباً ما تكون قادمة من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق سوريا، وهو ما حصل في تفجير كنيسة مار إلياس في دمشق في حزيران/ يونيو الفائت»، حيث ذكرت وزارة الداخلية آنذاك أن الخلية التي نفّذت الهجوم قدمت من مخيم الهول في الحسكة بعد سقوط النظام. وتلفت المصادر إلى أن «قسد» تداب على التلويح بورقة «داعش» لدى الحديث حول اندماجها في الجيش السوري الجديد، أو الحديث سابقاً عن خروج القوات الأميركية في البلاد، وهو ما يتكرّر اليوم على السنة قادتها، في حين تأتي العمليات الأخيرة مع قرب انتهاء مهلة تنفيذ اتفاق آذار الموقّع بين الشرع وقائد قوات «قسد» مظلوم عبدي، والذي ينصّ على دمج المؤسّسات المدنية والعسكرية كافة التابعة للأخيرة بمؤسّسات الدولة.

منفّذ هجوم تدمر خرّيج «حرّاس الدين»
كيف يستقطب «داعش» عناصر الجيش الجديد؟

عبد الرحمن قاسم

في 13 كانون الأول/ ديسمبر الجاري، نفّذ عنصر أمن يتبع لوزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية، هجوماً داخلياً من النقطة صفر على قوات أميركية - سورية مشتركة في مدينة تدمر، ما أسفر عن مقتل جنديَين أميركيين ومترجم مدني، وإصابة ثلاثة جنود أميركيين بجروح، إضافة إلى مقتل عنصر من قوات الأمن السورية. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية، نور الدين البابا، وقتذاك، إن «تقييماً أمنياً صدر بحقّ المنفذ في العاشر من الشهر الجاري، أشار إلى أنه قد يحمل أفكاراً تكفيرية أو متطرّفة»،

عامر علي

في وقت يؤكّد فيه الهجوم الذي تعرّضت له القوات الأميركية في تدمر، في الثالث عشر من كانون الأول الجاري، وأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص (جنديين أميركيين ومترجم)، هشاشة الوضع القائم في البلاد، تكشف قراءة الواقعَين الأمني والعسكري، استمرار الحالة الفصائلية التي حكمتهما منذ صعود الإدارة الجديدة. ويأتي هذا على الرغم من الإعلانات المتكرّرة الصادرة عن وزارتَي الدفاع والداخلية حول عمليات اندماج الفصائل ضمن هيكلياتها المؤسساتية، والتي لا يبدو أنها تتجاوز، حتى الآن، حدود «الحبر على الورق» أو التصريحات الموجّهة لـ«الاستهلاك الإعلامي».

وتنقسم مناطق نفوذ السلطات الانتقالية - التي تسيطر شكلياً على نحو ثلثَي مساحة سوريا، في مقابل سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) والفصائل المحلية في السويداء، التي باتت بدورها تحت إدارة ذاتية، على الثلث المتبقّي - إلى ثلاثة مستويات أمنية - فصائلية، وفق تقسيم مبدئي بخطوط عريضة. وفي المستوى الأول، تستحوذ الفصائل التي كانت تتبع مباشرةً لـ«هيئة تحرير الشام» التي تسلّمت الحكم، على المدن الرئيسة، بما فيها المنطقة الجنوبية، ومساحات من المنطقتين الوسطى والساحلية، وصولاً إلى حلب المدينة.

أمّا المستوى الثاني، فتتمركز فيه قوات «جيش سوريا الحرة»، الذي قامت الولايات المتحدة بتشكيله وتدريب قواته في قاعدة «التنف» أقصى جنوبي البلاد، في مناطق البادية وصولاً إلى أطراف دمشق جنوباً. وبدوره، يهيمن «الجيش الوطني» المموّل من قبل تركيا، على ريف حلب الشمالي، ومناطق التماس مع «قسد» شمال شرقي البلاد، بالإضافة إلى أطراف محافظة الرقة، في ما يمثّل المستوى الثالث.

وعلى الرغم من الإعلان المتكرّر من جانب وزارة الدفاع، بشكل خاص، عن عمليات «دمج كلي» للفصائل، وتشكيل فرق عسكرية من صفوفها، وتعيين قادتها ضباطاً في الجيش الناشئ، لا تزال هذه الفصائل تحافظ على هيكليّتها السابقة. ويَظهر ذلك بوضوح في مناطق سيطرة «الجيش الوطني»، التي تشهد بين الحين والآخر اشتباكات فصائلية، كان آخرها ما سُجّل في مدينة عفرين الأسبوع الماضي، على خلفية هجوم نفّذه عناصر يتبعون لفصيل «أحرار الشرقية» على موقع أمني، وذلك إثر قيام قوات الأمن بالقبض على قيادي في الفصيل يُدعى «أبو يوسف الميادين». وبحسب ما أكّده «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، فإن «الهجوم الفاشل» على مقرّ الأمن العام في عفرين، أعقبه قيام الأخير بـ«محاصرة مقرّ الفصيل القريب في حي عفرين الجديدة، وسط مخاوف من تصاعد التوتر وانتشار الفوضى الأمنية وعودة الاقتتال الفصائلي في المدينة».

أمّا على الناحية الأخرى من البلاد، حيث تنتشر قوات «جيش سوريا الحرة» - الذي يُفترض أنه انضمّ إلى وزارة الداخلية باعتباره «قوات خاصة لمكافحة الإرهاب» -، فقد أكّدت التصريحات التي أطلقها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عقب هجوم تدمر، أن مناطق سيطرة هذا الفصيل «خارجة عن سيطرة السلطات في دمشق». وجاء ذلك في سياق محاولة ترامب تخفيف عبء الهجوم عن السلطات الانتقالية، خصوصاً بعد ثبوت كون منفّذ الهجوم عنصراً في وزارة الداخلية التابعة لها.

ويمكن النظر إلى هذا التقسيم الهيكلي المبدئي، باعتباره محاولةً لتعميم تجربة الشمال السوري خلال السنوات الماضية، والذي شهد اقتساماً فصائلياً للمناطق وفق مبدأ «الغنائم»؛ إذ جرت العادة آنذاك أن يعدّ أي فصيل يتمكّن من مدّ نفوذه على منطقة معيّنة، هذه المنطقة جزءاً من غنائم الحرب التي خاضها. على أن هذا الواقع يجعل مسألة تشكيل مؤسسة عسكرية أو أمنية مركزية في سوريا أمراً بالغ الصعوبة، يتطلّب سنوات من العمل، وربما المواجهات، على طريق تفكيك هذه البُنى الفصائلية.

وتُضاف إلى ذلك، مشكلة أخرى تتعلّق بالهيكلية التنظيمية للفصائل التي كانت تتبع لـ«هيئة تحرير الشام» أو ترتبط بها، والتي شكّلت العمود الفقري لقوات وزارتَي الدفاع والداخلية الناشئتين، إذ تكشف نظرة على هذه الهيكلية استمرار الذهنية الفصائلية نفسها، والتي تقوم على مبدأ وجود «أمير» لكل جماعة (سواء الجماعات أو الفصائل السورية أو حتى الأجنبية)، على أن يتبع هذا «الأمير» مباشرةً لقيادة «تحرير الشام».

ويمكن التماس هذه الظاهرة بوضوح في سلوك الفصائل المنتشرة في المدن الرئيسة، بما فيها دمشق نفسها، حيث شهدت أحياء عديدة، من مثل المزة 86 والسومرية ومحيط مطار المزة وغيرها، هجمات شنّها مسلّحون تنفيذاً لأوامر أصدرها «الأمير»، في تجاوز لجميع التعليمات أو القرارات الصادرة عن مسؤولين في الحكومة الانتقالية.

في المقابل، ثمة جهود محدودة تبذلها وزارتا الدفاع والداخلية لبناء قوة مركزية يمكن أن تشكّل نواة الهيكلية المؤسساتية، وذلك عن طريق تنفيذ عمليات تطويع، وإجراء دورات تدريبية، وتخريج دفعات من العناصر والمقاتلين. غير أن هذه الجهود تتقاطع مع مساعٍ موازية تقوم بها الفصائل نفسها، والتي تعمل بدورها على استقطاب مقاتلين وتدريبهم وتطويعهم، ما يجعل المشهد العام أقرب إلى دائرة مُفرغة.

وفي أعقاب هجوم تدمر، تسرّبت معلومات عن توقيف عدد من مسؤولي إدارة الموارد البشرية في وزارة الداخلية، على خلفية «تقصيرهم» في أداء واجبهم وإفساحهم المجال لأشخاص متشدّدين للانضمام إلى قوى الأمن. ورغم تقديم هذه الخطوة على أنها «إجراء تصحيحي عاجل للوضع»، تكشف المعطيات السابقة أن المشكلة أعمق من ذلك بكثير.

وخلال العملية العسكرية التي أطلقتها الولايات المتحدة، قبل أيام، رداً على هجوم تدمر، لوحظ ابتعاد واشنطن عن التنسيق المباشر مع قوات السلطات الانتقالية، الشريك الجديد لواشنطن في «التحالف الدولي ضد داعش». إذ نفّذت القوات الأميركية هجمات صاروخية وغارات جوية، بالإضافة إلى عمليات إنزال، بعضها بالتعاون مع «قسد» في شمال شرقي البلاد، وبعضها الآخر بشكل منفرد على أطراف الرقة، فيما اقتصر دور قوات دمشق على دور ثانوي يتمثّل بتشكيل طوق بعيد عن مسرح العمليات الرئيس.

كذلك، لم يصدر أي موقف واضح عن السلطات الانتقالية حيال العملية الأميركية التي حملت اسم «عين الصقر»، الأمر الذي حمل إشارة واضحة إلى التراجع الأميركي عن الانخراط الكبير في التعامل مع قوات تلك السلطات التي بدت «غير موثوقة»، وذلك بعد مرحلة من العمليات المشتركة كانت بدأت قبل انضمام دمشق إلى «التحالف الدولي» واستمرّت بُعيده أيضاً، قبل أن يأتي هجوم تدمر ويعيد خلط الأوراق.

> لم يصدر أي موقف واضح عن السلطات الانتقالية حيال العملية الأميركية

هيكلية هشّة ثلاثية المستويات
تغييرات الشرع لا تصلح ما أفسدته الفصائلية

لمة جهود محدودة تبذلها وزارتا الدفاع والداخلية لبناء قوة مركزية، لكنها تتقاطع مع مساعٍ موازية للفصائل (أ ف ب)

سوريا

بين «طالبان» وجهاديّي سوريا
لماذا انفصل الفرع عن الأصل؟

عبد المنعم علي عيسى

أنعش الإخفاق الأميركي في أفغانستان حركات «الإسلام الحركي» التي تتبنّى فكر «الجهادية السلفية»، القائم على إعادة تشكيل النصوص الدينية عبر عدسة الصراع والغلبة، وعلى القطيعة مع المفاهيم التي أنتجها علم الاجتماع الحديث، باعتبار ذلك سبيلاً لتحقيق «النهضة» في مجتمعاتها وفق منظورها. وقد كان الشاهد الأبرز على ما تقدّم، عودة حركة «طالبان» إلى الحكم في أفغانستان في آب 2021، وهو حدث الهب مخيّلة الكثيرين في الصين والشيشان والشرق الأوسط، ولا سيما بعدما نجح مشهد الانسحاب الأميركي في تصدير صورة «المصير البائس» الذي ال إليه أولئك الذين أمضوا قرابة عقدين في العمل مع الجيوش الأميركية، قبل أن تُقرّر واشنطن، ومن دون مقدّمات تُذكر، الانسحاب فجأة، تاركةً إيّاهم لكي يواجهوا مصيرهم أمام من عمّلوا على مواجهة تلك الجيوش.

وآنذاك، فتحت صور المتعلّقين بالطائرات الأميركية في مطار كابول عدسة «الزوم الجهادية» إلى أقصى اتّساعها. ومن دون أدنى شك، كان ذلك كافياً لإذكاء روح التعبئة لدى هذه الحركات، ومدّ مشاريعها بزخم كان يُظنّ أن الزمن سيطول قبل أن يتبلور، ولا سيما بعد التراجع الملحوظ في «حظوظها» عقب أحداث 11 أيلول في نيويورك، وما استولدته من ضغط دولي على التيارات الجهادية، والذي بلغ حدّ «نفي العظام».

في هذا السياق، كانت «هيئة تحرير الشام»، الحاكمة في إدلب، والمُعلِنة انفكاكها عن تنظيم «القاعدة» مع استمرار تبنّيها فكر «الجهادية السلفية»، من أولى الحركات التي استلهمت «الحدث الأفغاني» في حينه. وقد أظهرت مقاطع مُصوّرة، في أواخر آذار 2021، كوادر من «تحرير الشام» وهم يجوبون شوارع إدلب احتفالاً بعودة «طالبان» إلى الحكم، قبل أن تُصدر «الهيئة» بياناً هنّأت فيه «الشعب الأفغاني بهذا الفتح المبين والنصر العظيم». وأضافت أن «المقاومة السورية تستلهم هذه النماذج المُشرِّفة من المقاومة والجهاد»، متعهّدة «السير قدماً على الخطى التي رسمها الشعب الأفغاني العظيم في دحره للغزاة».

ولم يكن تبنّي «تحرير الشام» للفكر الجهادي، على الرغم من إعلان انفكاكها عن «القاعدة»، أمراً خافياً على الدول التي دعمت وصول الهيئة إلى سدّة السلطة في دمشق في الثامن من كانون الأول من العام الماضي. غير أن الرهان، وفق ما تُظهره مكاشفات عدّة سرت على السنة الكثير من المسؤولين الغربيين السابقين - بدءاً من روبرت فورد، آخر سفير أميركي في دمشق، وصولاً إلى ديفيد بترايوس، المدير السابق لـ«وكالة الاستخبارات المركزية» الأميركية (CIA) -، انصبّ على قدرة هذه «الجماعة» على التكيّف مع البيئة الاجتماعية السورية المُعقّدة، وذلك بحكم انتمائها إلى الأكثرية السنّية التي خسرت السلطة لمصلحة الأقليات لأكثر من ستة عقود. أيضاً، راهن هؤلاء على قابلية «تحرير الشام» لتلبية الشروط التي تضعها الفواعل الدولية الداعمة لوصول الهيئة إلى الحكم. وانطلاقاً من تلك الرهانات، سادت في الغرب مقاربة مفادها أن ظروف صعود «تحرير الشام» ستفرض عليها سلوكاً مغايراً تماماً لذلك الذي انتهجته حركة «طالبان»، التي ظلّت متمسّكة بثوابتها في مقاومته كـ«فرض عين» على كل قادر عليه.

يضاف إلى ما تقدّم، أن «هيئة تحرير الشام» ليست مرتبطة مباشرة بـ«الصدمة النفسية» العميقة التي استولدتها أحداث أيلول في نيويورك، وذلك على عكس «طالبان» التي وجدت نفسها

> **الدعم الغربي الذي حظي به الشرع وفّر له «مظلّة» كان من الممكن أن تتيح له هامشاً من المناورة**

«رهينة» تلك الصدمة، وفي أتونها راحت مواقفها تُظهر قدراً كبيراً من «تفهّم» الدوافع التي قادت إلى الحدث المذكور. لا بل ذهبت الحركة إلى حدّ تحدّي الإملاءات الأميركية مهما كانت الأكلاف، وهو ما أتاح لها، في نهاية المطاف، قلب كثير من المفاهيم والمصطلحات السائدة في الفضاء «الجهادي».

كذلك، فرضت عوامل متعدّدة، من الموقع الجغرافي إلى الارتباطات التاريخية والموروث المجتمعي، تبايناً في التعاطي الغربي إزاء سوريا وأفغانستان، على الرغم من تربّع «سلطة جهادية» في كليتيهما، إذ بينما تراجعت الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي، ازدادت أهمية سوريا للغرب بفعل مشاريع «الشرق الأوسط الكبير» و«الشرق الأوسط الجديد»، اللذَين تمثّل الجغرافيا السورية قلبيهما، بل و«المسرح» الأساس للتحوّلات التي ستقود إلى أيّ من «الشرقيَن» اللذَين لا يختلفان في الكثير.

وعليه، فإن الدعم الغربي الذي حظي به أحمد الشرع وفّر له «مظلّة» كان من الممكن أن تتيح له هامشاً من المناورة أكبر بكثير من ذلك الذي أتيح لـ«طالبان». وفي هذا السياق، تشير العديد من الدراسات الغربية إلى أن «طالبان» أجرت «1382 مشاركة دبلوماسية مع 80 دولة» بين عامَي 2021 و2024، استحوذت الصين وتركيا وإيران على 83% منها. وفي المقابل، سجّلت سوريا تحت حكم الشرع، الذي أكمل عامه الأول من الحكم قبل أسابيع، أكثر من 1500 «مشاركة دبلوماسية»، تصدّرتها الولايات المتحدة وتركيا وقطر والمملكة المتحدة، بنسبة «تجاوزت 90%».

ولعلّ هذا الفارق وحده كفيل بمنح «جهاديّي سوريا» فرصاً أكبر للتغلّب على التحدّيات التي وجدوا أنفسهم أمامها، علماً أن «جهاديّي أفغانستان» واجهوا تحدّيات مشابهة. فكما اصطدمت «طالبان» بصعوبة دمج مكوّنات عرقية، مثل الأوزبك والطاجيك، واجه الشرع معضلة مماثلة مع العلويين والدروز والأكراد. غير أن الفارق الجوهري تمثّل في «البعد الخارجي»، والذي كان داعماً في الحالة السورية، وضاغطاً في الحالة الأفغانية.

وبينما سعت «طالبان» إلى فكّ عزلتها من دون تقديم تنازلات سياسية، بدا الشرع مكتوف اليدين، بل واللسان، حيال «الجموح» الإسرائيلي الذي استباح الجنوب السوري حتى باتت دمشق على مرمى حجر. أمّا «فصل الخطاب» في ذلك، فجاء تحت عنوان أن «البلاد مُنهكة بفعل الحرب»، وأن ميزان القوى القائم كفيل بتحويل تصنيف فعل السكوت من مرتبة «الذهب» إلى مرتبة «الألماس»، طالما أن هذا الفعل يضمن بقاء «النواة الجهادية» وسط الأعاصير التي تكاد تعصف بالبلاد بأسرها، لا بتلك النواة فحسب.

بدا الشرع مكتوف اليدين، بل واللسان، حيال «الجموح» الإسرائيلي الذي استباح الجنوب السوري (أ ف ب)

رسائل ليلة حلب «الدامية»: تركيا تضغط... بنيران الوكلاء

عامر علي

بعد ساعات قليلة من وصول وفد تركي يضمّ وزيرَي الخارجية والدفاع ورئيس الاستخبارات إلى دمشق - في زيارة تتّسق والضغوط التركية المتواصلة لإنهاء «الإدارة الذاتية» الكردية في شمال شرقي البلاد -، اندلعت اشتباكات عنيفة، هي الثانية من نوعها خلال شهرين، في محيط حيّي الشيخ مقصود والأشرفية الخاضعَين لسيطرة القوات الكردية في مدينة حلب، ما تسبّب بمقتل 5 مدنيين وإصابة نحو 15 آخرين، إضافة إلى حركة نزوح واسعة داخل الحيّين ومحيطهما.

الاشتباكات التي بدأت بشكل مفاجئ، شهدت تصعيداً كبيراً ومتسارعاً مع استقدام القوات التابعة للسلطات الانتقالية تعزيزات عسكرية ضمّت دبابات وآليات ثقيلة. وترافقت المواجهات مع دويّ انفجارات عنيفة هزّت المدينة، بعضها ناجم عن قذائف صاروخية وقذائف هاون سقطت داخل الحيّين وفي محيطهما، ولا سيّما في حيّ الجميلية وقرب مشفى الرازي، الخاضعين لسيطرة السلطات الانتقالية.

وفيما أصدرت وزارة الداخلية السورية بياناً اتّهمت فيه القوات الكردية، الموجودة ضمن حواجز مشتركة مع قوات الأمن العام، بالانسحاب من هذه الحواجز «والغدر بقوات الأمن»، أعلنت قوى الأمن الداخلي الكردية أنّ «حاجزاً مشتركاً لقواتنا مع قوات الأمن العام في دوار الشيحان بمدينة حلب، تعرّض لهجوم مسلّح نفّذته فصائل تتبع لوزارة الدفاع المؤقتة، ما أسفر عن إصابة عنصرين من قواتنا بجروح متفاوتة». وأضافت أنّ «ردّ قواتنا جاء متناسباً مع طبيعة الاعتداء، ضمن حقّ الدفاع المشروع، مع الالتزام الكامل بضبط النفس ومنع توسّع دائرة الاشتباك، حفاظاً على أمن المدنيين والمناطق المحيطة». كما نشرت القوات الكردية

(الاخبار)

تسجيلاً مصوّراً من كاميرا مراقبة يُظهر انسحاب عناصر من الأمن العام التابع للسلطات الانتقالية من أحد الحواجز، واعتبرت ذلك «تفكيداً لبيان وزارة الداخلية».

وفي هذا السياق، أشارت مصادر كردية، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أنّ الفصائل التابعة لـ«الجيش الوطني»، الذي تموّله تركيا، والذي من المفترض أنه بات يتبع لوزارة الدفاع، «تحاول بشكل مستمرّ الضغط على حيّي الشيخ مقصود والأشرفية، استجابةً لإشارات تركية». واعتبرت المصادر أنّ تصريحات المسؤولين الأتراك الذين زاروا دمشق حول «نفاد صبر أنقرة»، شكّلت «الشرارة التي أطلقت حملة الضغط الجديدة على الحيّين».

وبالتزامن مع تداول تسجيلات مصوّرة لما قيل إنه «إعلان نفير عشائري عربي ضد «قسد»»، أعلنت وزارة الدفاع والقوات الكردية، في بيانين منفصلين، التوقّف الكامل عن الأعمال العسكرية في حلب، الأمر الذي أعاد الهدوء إلى المدينة التي عاشت ليلة عصيبة. وفي حين لم يتمّ الكشف عن الآلية التي أفضت إلى هذا الاتفاق، تشير المعطيات إلى دور أميركي شبيه بالدور الذي أدّته واشنطن، في أثناء الاشتباكات السابقة التي شهدتها حلب في تشرين الأول الماضي.

وفي بيان لاحق، قالت قوى الأمن الداخلي الكردية، إنّ حيّي الشيخ مقصود والأشرفية يشهدان «منذ قرابة أربعة أشهر حصاراً خانقاً من قبل الفصائل التابعة لوزارة الدفاع المؤقتة، ولا سيّما تلك المدعومة من تركيا». وأضافت أنّ هذا الحصار تزامن مع «أعمال استفزازية مستمرّة من هذه الفصائل التي تهدف إلى جرّنا إلى تصعيد عسكري، ممّا يشكّل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار في المنطقة»، متابعةً أنّ هذه الإجراءات «تأتي في محاولة لخرق الهدنة الموقّعة بين قوى الأمن الداخلي والحكومة السورية المؤقّتة، في وقت تلتزم فيه قواتنا بالعمل على تعزيز الاستقرار والسلام». وإذ نفت قوى الأمن الداخلي في حلب، «بشكل قاطع جميع الاتّهامات» الموجّهة إليها، فهي أشارت إلى أنه «رغم مساعينا المستمرّة لتهدئة الأوضاع وتجنّب التصعيد، فإنّ الفصائل المعادية قامت بشنّ هجوم واسع من أربعة محاور في محيط الأحياء المذكورة، ممّا أدّى إلى تصاعد الوضع الأمني».

وتسبّبت موجة الاشتباكات الجديدة، والتي لم تُحدّد أيّ تغيير في خريطة السيطرة، بمقتل 4 مدنيين في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الانتقالية، ومدني واحد في مناطق سيطرة القوات الكردية، بالإضافة إلى إصابة آخرين، وإلحاق أضرار ماديّة كبيرة بالمباني السكنية المكتظّة، فضلاً عن موجة نزوح واسعة للمدنيين في أثناء الاشتباكات وتبادل إطلاق القذائف.

> **تضغط الفصائل التابعة لـ«الجيش الوطني» على حيّي الشيخ مقصود والأشرفية استجابةً لإشارات تركية**

على الموقع
موجة نزوح في حلب: الهدنة لا تطمئن الأهالي

فلسطين

كاتس يلتحف بين غفير وسموتريتش
حلم استيطان غزّة لا يموت

غزة - يوسف فارس

تشكّل إعادة الاستيطان إلى قطاع غزة، حلماً تكرّر الحديث عنه على ألسنة قادة اليمين الإسرائيلي المتطرّف، خصوصاً وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش. تلك العزوفة التي لم تُثر خلال عامين من حرب الإبادة انتباه أحد، باعتبار أن التوجّهات اليمينية التي يحملها أمثال هؤلاء، لا تحيط بأطماعها حدود، عادت إلى الواجهة مجدّداً مع تبنّيها من جانب وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، الذي أعلن بوضوح أن إسرائيل لا تنوي الانسحاب من القطاع أبداً، وأنها تعتزم بناء بؤر استيطانية في شماله. وقال كاتس، على هامش مشاركته في افتتاح مشروع استيطاني في مستوطنة بيت إيل شمال رام الله، إن الحكومة تخطّط لإقامة «نوى استيطانية» في شمال غزة في «الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة أيضاً». كما نقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عنه تأكيده أن البقاء في غزة «قرار استراتيجي لا رجعة عنه»، و«أننا (لن) نخرج أبداً من غزة». ووضع كاتس ذلك في إطار ما سمّاه «مرحلة السيادة العملية» التي أفرزتها ظروف ما بعد السابع من أكتوبر، والتي أوجدت، وفق تعبيره، «فرصاً لم تكن متاحة منذ زمن بعيد»، في إشارة إلى ضرورة استغلال الوضع الميداني والسياسي الراهن لتعزيز المشروع الاستيطاني وفرض وقائع جديدة على الأرض.

هذه التوجّهات التي بدأت تأخذ الطابع الرسمي، غير مقتصرة هذه المرّة على الأمنيات والأفاق الأيديولوجية لحكومة اليمينيين، تتوافق مع المزيد من بالونات الاختبار التي يلقي بها الوزراء الإسرائيليون، ومن ذلك مجاهرة وزير الاتصالات، إيلي كوهين، أول من أمس، بعزم إسرائيل البقاء، في غزة إلى حين استعادة جثمان الأسير الأخير، وانعدام أي فرصة للانسحاب من القطاع والانتقال إلى «المرحلة الثانية» من اتفاق وقف إطلاق النار، طالما لم يُغلق ملف الأسرى.

وعلى الأرض، يواصل جيش العدو تنفيذ عمليات نسف واسعة لمنازل المواطنين في مناطق «الخط الأصفر»، ما يتسبّب في تغيير الواقع الديموغرافي تدريجياً. وتُظهر صور جوية أن السلوك الميداني الإسرائيلي يمهّد لوجود

> **جدّدت واشنطن رفضها الاستيطان في القطاع**

بعيد المدى، إذ أقام جيش الاحتلال 48 نقطة عسكرية على طول «الخط الأصفر»، من بينها 13 نقطة جديدة مُزوّدة بكاميرات مراقبة ودشم عسكرية وبنية تحتية.

غير أن هذا التوجه دونه العشرات من العقبات، خصوصاً أنه لا يكتفي بنسف خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فحسب، وإنما يقوّض أيضاً أي صيغة يمكن التوافق عليها لتحييد سلاح المقاومة خلال فترة إعادة الإعمار، ويدفع على المدَيين المتوسط والبعيد إلى إعادة الاعتبار إلى حالات المقاومة التي تمتلك مبرّراً أكثر إلحاحاً وضرورة للعمل الجادّ على تحرير مساحة نصف قطاع غزة، وتلك التبعات، تنقل الصراع إلى مستوى الاستنزاف المستمر الذي لا يخدم حال الهدوء المنشود الوصول إليه.

وانطلاقاً من ذلك، لم تتأخر ردود الفعل الأميركية على تصريحات كاتس في الظهور؛ إذ نقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عن مصدر أميركي في مركز التنسيق المدني والعسكري في «كريات غات»، قوله إن الولايات المتحدة غير مستعدّة ولا متقبّلة لعودة الاستيطان إلى قطاع غزة، وإن على الجيش الإسرائيلي الانسحاب من القطاع وفقاً لخطة ترامب. وفي وقت لاحق، تراجع كاتس عن تصريحاته، واستدرك قائلاً إنه «لا توجد نية لدى الحكومة الإسرائيلية لإقامة أيّ مستوطنات في غزة».

وبعيداً عن مدى واقعية فكرة الاستيطان في القطاع، فإن حدود الفعل الإسرائيلي لا تحكمها الأمنيات المدفوعة بحالة العربدة والتوسّع الراهنة، ولا حتى بمدى قبول الأميركيين أو رفضهم لتلك التوجهات، إنما بتجربة سابقة استمرّت في القطاع على مدار 36 عاماً، تخلّلتها عشرات السنوات من الهدوء والاحتواء لردود الفعل الشعبية، قبل أن تثبت التجربة أن تكلفة الاستيطان في القطاع أكبر من منافعه، ويصل الأمر في نهاية المطاف إلى قرار الانسحاب الإسرائيلي عام 2004. وإذ لا يمكن أن ينسحب واقع المقاومة الحالي إلى ما لا نهاية، فإن الإسرائيليين يدركون ذلك أكثر من غيرهم. ولذا، فإن كلّ ما هو مطروح في غزة هو تطويع الواقع الديموغرافي في المناطق الشرقية للقطاع، بما يخدم الهواجس الأمنية التي خلقتها عملية «طوفان الأقصى». وعلى طريق تحقيق هذا الهدف، يرفع الإسرائيليون سقف التطلّعات، آملين في إعادة تشكيل هيكلية غزة في مرحلة الإعمار المقبلة، وفقاً لما يشتهونه.

من مناضلين إلى «حالات اجتماعية»
أسرى فلسطين في مرمى السلطة

أيهم السهلي

لم تكن قرارات قطع رواتب بعض الأسرى وعائلات الشهداء، التي دخلت حيّز التنفيذ أخيراً، مُستغربة؛ فهي خلاصة مسار من التفرّد داخل السلطة الفلسطينية، وعدم مبادرة أي طرف إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة «القرار بقانون رقم (4) لسنة 2025»، الذي أصدره رئيس السلطة، محمود عباس، في 10 شباط الماضي، وينص على «إلغاء الموادّ الواردة في القوانين والنُّظم المتعلّقة بنظام دفع المخصّصات المالية لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، في قانون الأسرى واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء، ومنظمة التحرير الفلسطينية». كما يقضي بنقل برنامج المساعدات النقدية، وقاعدة بياناته، ومخصّصاته المالية المحلية والدولية، من «وزارة التنمية الاجتماعية» إلى «المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي».

وخلال الأشهر الماضية، عملت هذه الأخيرة، التي يديرها عضو «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» الوزير السابق أحمد مجدلاني - وهو أيضاً الأمين العام لـ«جبهة النضال الشعبي الفلسطيني» -، على تعبئة استمارات لعائلات الأسرى والشهداء، بهدف التحقّق من «حاجتها» إلى المساعدة الاجتماعية. ويعني ذلك أنه بدلاً من تكريم الأسرى وعائلاتهم، بات يتوجّب على أحد أفراد عائلة كلّ منهم ملء استمارة، تتضمّن أسئلة اعتادت المنظمات غير الحكومية طرحها، من قبيل: كم مرة تتناولون اللحوم أو الدجاج أسبوعياً؟ هل تناولتم فواكهَ أو خُضراً هذا الأسبوع؟ وكم مرة؟ هل تملكون ثلّاجة أو غسّالة؟... إلخ.

ويستهدف هذا الإجراء، الذي رفضته مؤسسات الأسرى منذ أيار الماضي، تحويل قضية الأسرى من قضية وطنية سياسية نضالية إلى مسألة «مساعدة اجتماعية»، تخضع لمعايير الفقر والاستحقاق، بما يستبطن تحقيراً للفعل الذي أدّى إلى أسر فلسطيني - رغم أنه فعل نضالي يصبّ في مصلحة فلسطين وشعبها -، ومحاولة جديدة لتنفير الفلسطينيين من مقاومة الاحتلال. ويأتي ذلك على الرغم من أن السلطة تدرك، أكثر من غيرها، أن جيش الاحتلال الذي يعتقل يومياً مواطنين من الضفة الغربية، لا ينتظر سبباً للاعتقال؛ إذ يبلغ عدد الأسرى الإداريين حالياً أكثر من 3350 أسيراً لم توجّه إليهم أي تهم، من أصل نحو 10 آلاف أسير يقبعون في السجون حالياً.

على أن القرار المذكور أعلاه، إلى جانب بيانات السلطة «التهديدية» التي تدعو إلى تعبئة استمارة «تمكين»، كل ذلك يأتي استجابة لضغوط دولية، أوروبية وأميركية، وربما عربية، تفرض رؤيتها على السلطة، مستفيدةً من حالة الفساد المستشرية في بنية الأخيرة. ويبدو أن الرقابة الدولية غضّت الطرف عن هذا الفساد، حتى تحين اللحظة المناسبة لاستخدامه، وبالفعل، أتت هذه اللحظة، حتى باتت السلطة اليوم مُهدَّدة من جانبَين: الأول، إسرائيل باحتلالها وسيطرتها وتحكّمها بالاقتصاد الفلسطيني، وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي الموقّع عام 1994، والذي «أجاز» قرصنة أموال المقاصّة؛ إذ تحتجز سلطات الاحتلال شهرياً نحو 15 مليون دولار من إيرادات السلطة منذ عام 2019، وهي قيمة ما تدفعه السلطة من مخصّصات لعائلات الأسرى والشهداء. أمّا الجانب الثاني، فيتمثّل في الغرب الذي قطع المساعدات المالية وغيرها عن السلطة، مع إبقاء الأخيرة في حالة «تنفّس اصطناعي» كي لا تنهار. وأسباب ذلك متعدّدة، وعلى رأسها أن إسرائيل والمجتمع الدولي لا يريدان قيام دولة فلسطينية، رغم المؤتمرات الدولية

> **كان الأجدى مواجهة القرار منذ صدوره في شباط الماضي**

للاعتراف بدولة فلسطين وبيانات الإدانة الشكلية للاحتلال والتوسّع الاستيطاني في أنحاء الضفة الغربية.

وبينما ذهبت بعض التصريحات إلى أن عمل «تمكين» يقتصر على الأسرى الحاليين، فإن «قرار شباط» ينصّ على إلغاء «كل ما يتعارض من أحكام أو بنود مع أحكام هذا القرار بقانون». كما يلغي «جميع أحكام القوانين والمراسيم واللوائح والبرامج ذات العلاقة بتقديم الدعم المالي من قبل المؤسسات الرسمية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر وزارة المالية، وهيئة شؤون الأسرى والمحرَّرين، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى، والصندوق القومي الفلسطيني، والتجمّع الوطني الفلسطيني لأسر الشهداء». ويُشار، هنا، إلى أن مخصّصات الشهداء والجرحى والأسرى في لبنان لم تتأثّر حتى الآن؛ إذ لم تُبلَّغ الجهات المعنية التابعة لـ«الصندوق القومي لمنظمة التحرير» بأي ارتباط مع «تمكين»، فيما أفادت عائلات فلسطينية في لبنان، «الأخبار»، بأن استمارات «تمكين» لم تُرسل إليها، ما يشير إلى أن الإجراءات الحالية تنطبق على الداخل الفلسطيني فقط، حتى اللحظة.

وفي الـ18 من الشهر الجاري، أصدرت «تمكين» بياناً قالت، إنه ردّ على «التصريحات التحريضية والمضلّلة» التي أطلقها وزير خارجية الاحتلال، جدعون ساعر، الشهر الماضي، وقال فيها، إن السلطة الفلسطينية دفعت عام 2024 «نحو 144 مليون دولار» للأسرى، وإن هذا المبلغ ارتفع إلى «214 مليون دولار في العام الجاري». وأكّدت «تمكين»، في بيانها، «التزامها بتطبيق القرار بقانون رقم (4) لسنة 2025»، مشيرة إلى أن «نتائج البحث الاجتماعي الشامل يبّنت أن عدداً كبيراً من العائلات التي كانت تستفيد سابقاً من المخصّصات لا تنطبق عليها معايير الاستحقاق المنصوص عليها في القرار» وبالتالي «لن تتلقّى هذه العائلات أي مخصّصات اجتماعية»، كما أعلنت إلغاء نظام الدفعات المرتبط بعدد سنوات السجن «بشكل كامل ونهائي»، وأكّدت تعاقدها مع شركات تدقيق دولية «لتوثيق التزامها الصارم بتطبيق القرار».

وقوبل بيان «تمكين» برفض واسع من القوى والفصائل الفلسطينية، التي اعتبرت في بيان مشترك صدر أول من أمس - رفضته «جبهة النضال الشعبي» بدعوى أنه يمسّ بأمينها العام! -، قرار قطع رواتب الشهداء والأسرى «سياسة خطيرة تعمّق الانقسام»، عادّةً إياه «استجابة فاضحة للإملاءات الخارجية وخطوة مشبوهة»، تستدعي «تحركاً وطنياً وشعبياً عاجلاً، لحماية هذه العائلات المناضلة من تغوّل بعض المسؤولين في السلطة على حقوقهم المشروعة».

وسبق هذا البيان، بيان لحركة «فتح» - أقالیم الضفة، صدر الأحد الماضي، أعلنت فيه الحركة إلغاء كلّ فعّاليات ذكرى انطلاقتها هذا العام، معتبرة أنّ «لا انطلاقة (من) دون كرامة من قاتلوا وضحّوا». ودعت إلى اجتماع طارئ للجنة المركزية والمجلس الثوري وأمناء سر الأقاليم «فتح»، من أجل «وضع آليات موحّدة لمعالجة استحقاقات الشهداء والأسرى والجرحى بما يليق بتضحياتهم وحقوقهم المادية والمعنوية».

بدورها، رفضت «هيئة شؤون الأسرى والمحرَّرين» بيان «تمكين»، ودعا رئيسها رائد أبو الحمص، الأحد الماضي، إلى اعتماد موقف عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، توفيق الطيراوي، موقفاً رسمياً للحركة، مؤكّداً رفض صرف المخصّصات عبر «تمكين» لما تحمله سياسات الأخيرة «من إنكار لنضالات أبناء شعبنا»، وما تستبطنه من «تحوّل فئات المناضلين إلى فئات اجتماعية خاصة، وفقاً لاستمارة مسح اجتماعي تتنافى مع كل قيمنا وأخلاقنا الوطنية والإنسانية».

على أن البيانات والردود، على أهميتها، لن تكون كفيلة بمعالجة هذا الملف، إذ كان الأجدى مواجهتها منذ صدور القرار في شباط الماضي، ومنذ إقالة رئيس «هيئة شؤون الأسرى والمحرَّرين» السابق، قدورة فارس، من منصبه لاعتراضه على القرار. فالسلطة الفلسطينية، التي اعتادت خلال السنوات الماضية أن ترى القوى المنافسة لها تفقل أكثر مما تفعل، لن تتردّد - بعد حرب الإبادة على غزة، وسكوتها الطويل عليها -، إن لم تُجبر على التراجع عن إجراءاتها، في التوقيع على كلّ تنازل تريده إسرائيل أو يريده العالم من أجل إسرائيل.

اليمن

تقدّم حلفاء الإمارات يُطرب إسرائيل نعم لـ«الحسم بالوكالة»

لقمان عبد الله

لم تمرّ التطورات الميدانية التي أفضت إلى سيطرة «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً على محافظات شرق اليمن، مرور الكرام في إسرائيل، التي عدّت تلك التطورات، على ما يبدو، تحوّلاً بنيوياً في معادلات الصراع، مبدية استعدادها للتدخّل في مساراتها بما يخدم مصالحها. ذلك أن إسرائيل لا تغفل الأهمية الاستراتيجية الفائقة لمضيق باب المندب، الذي يمثّل حلقة الوصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، والبوابة الشرقية شبه الوحيدة للكيان؛ ولذا، فهي تدعم أيّ توجّه من شأنه منع «أنصار الله» من تهديد الملاحة في هذا المضيق - وبالتبعية تهديد تجارتها البحرية وأمن ميناء إيلات -، والحيلولة دون وقوعه كورقة ضغط استراتيجية في يد خصومها، وعلى رأسهم إيران. أيضاً، تخشى إسرائيل من أن تستثمر «أنصار الله» أيّ حالة هدوء نسبي، في تطوير منظومات تسليحية أكثر تطوراً، خصوصاً منها القادرة على تهديد العمق الإسرائيلي، إلى جانب تعميق علاقاتها مع إيران و«حزب الله»، بما يفضي إلى تكريس اليمن كجبهة ضغط دائمة.

وإذ تُجمع الدراسات والتقديرات والمواقف الصادرة عن مراكز الأبحاث وصنّاع القرار في إسرائيل على أن الضربات الجوية والبحرية لم تَعُد كافية لاحتواء حركة «أنصار الله»، فقد بدأ يتشكّل إجماع على ضرورة دعم مسار برّي، يقوم على توحيد صفوف الوكلاء المحليين المناوئين لصنعاء، وتشكيل أرضية عسكرية وسياسية مشتركة تستخدم منصّة للتقدّم شمالاً، خصوصاً أن أيّ تدخّل خارجي من هذا النوع سيكون مكلفاً وغير مضمون النتائج، في حين أن خيار «الحسم بالوكالة» يظلّ الأسلم والأضمن. ووفقاً لذلك التصوّر، تُصنَّف مناطق الجنوب والساحل الغربي كنقاط انطلاق وتمركز، فيما يُنظر إلى الشمال اليمني، ولا سيما صنعاء وصعدة، باعتباره مركزَ الثقل الحقيقي للحركة، الذي يعني إمساكها به استمرار تهديدها للملاحة الدولية، وقدرتها على تطوير منظومات الصواريخ والطائرات المسيّرة، وتشكيلها خطراً على إسرائيل في إطار المعركة المفتوحة مع محور المقاومة.

ومنذ «طوفان الأقصى» وما أعقبه من معارك إسناد، تسعى إسرائيل إلى سدّ الفجوة الجغرافية مع اليمن، وذلك عبر الاستفادة من إمكانات الأطراف المطيعة معها في الخليج، بدعوى أن مواجهة إيران وحلفائها تمثّل «مصلحة جماعية مشتركة». وفي هذا الإطار، تبرز أبو ظبي كشريك محوري لتل أبيب، التي تعتقد أن تجنيد تلك الأطراف وتوجيهها بما يخدم «العقيدة الأمنية الإسرائيلية» الجديدة، بات ضرورة لمنع القبول الإقليمي بتحوّل «أنصار الله» إلى تهديد فعلي جاثم على بوابة الكيان الشرقية. ومن هنا، عبّرت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن ارتياحها إلى سيطرة وكلاء محليين حلفاء للإمارات على محافظات الشرق اليمني، وعدّت ذلك فرصة لتعزيز كيان جنوبي «مستقرّ»، يتمتّع بالانضباط العسكري، ويقدر على السيطرة على السواحل والجزر الاستراتيجية، سواء بإدارة مباشرة من أبو ظبي أو بدعم فعّال منها. كما ترى تل أبيب في هذا التحوّل فرصة دبلوماسية وأمنية لاحتواء النفوذ الإيراني في بحر العرب وخليج عدن، فضلاً عن استخدامه كورقة ضغط على السعودية عبر حرمانها من عمقها الحيوي والاستراتيجي، وسلخ إحدى أهم أوراق نفوذها الإقليمية في اليمن، الذي طالما اعتبرته المملكة مجالها الحصري - وهو ما يبدو أنه يندرج في إطار مشروع منسّق مع الإدارة الأميركية لتطويع موقف الرياض ودفعها نحو التطبيع وفق الشروط الإسرائيلية -. وفي آب الماضي، نشر «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب مذكرة بعنوان «إسرائيل في ساحة البحر الأحمر: استراتيجية بحرية محدّثة»، أعدّها كل من الرئيس السابق لحوض بناء السفن في البحرية الإسرائيلية، يوفال أيالون، والعضو السابق في «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، يوئيل جوزانسكي؛ خلصت إلى ضرورة «صياغة مفهوم استراتيجي طويل الأمد للتعامل مع البحر الأحمر كأكثر من مجرد ساحة أمنية»، معتبرة أن «ذلك بات ركيزة أساسية للأمن القومي الإسرائيلي». ودعت الوثيقة إلى بناء تحالف إقليمي واسع يجعل دول المنطقة «شريكة في العقيدة الأمنية لإسرائيل»، ويكرّس الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر بوصفه «أصلاً استراتيجياً» للمنطقة بأسرها، تتقاطع فيه المصالح الجيوسياسية، وديناميات الاقتصاد العالمي والتنافس بين القوى الكبرى، إلى جانب المخاطر الأمنية غير التقليدية.

> تتقاطع الرؤية الإماراتية مع الإسرائيلية في اعتبار الكيان الجنوبي أداة لاحتواء النفوذ الإيراني

مؤيدون لـ«الانتقالي الجنوبي» خلال تظاهرة في عدن (أ ف ب)

الرياض تُنجح اتفاق الأسرى: تقاطع مع صنعاء... ضدّ أبو ظبي!

صنعاء - رشيد الحداد

في إطار ردّها على تمرّد «المجلس الانتقالي الجنوبي» في المحافظات الشرقية لليمن، ورفضه مساعي التهدئة كافة في حضرموت والمهرة، أجازت السعودية إتمام اتفاق الأسرى بين الحكومة الموالية لها وحركة «أنصار الله»، ولوّحت بتقارب أكبر مع الأخيرة في سبيل الحفاظ على وحدة هذا البلد الذي تنظر إليه بصفته حديقتها الخلفية. ونقلت قناة «العربية» عن نائب وزير الخارجية في حكومة عدن، مصطفى نعمان، قوله إن «الوحدويين الموجودين في صف الشرعية (حكومة عدن)، إذا رأوا أن الوحدة في خطر، وأمامهم أيضاً خصم (أنصار الله) يرى أن الوحدة في خطر، ماذا سيصنعون. الا يمكن تطويق «الانتقالي» رداً على رفضه سحب قواته من وادي حضرموت وصحرائها. وكان «الانتقالي» أعلن بشكل رسمي «السماح» لقوات «درع الوطن» التابعة للسعودية بالخروج من أبو ظبي أو بدعم فعّال منها. كما ترى تل أبيب في هذا التحوّل فرصة دبلوماسية وأمنية لاحتواء النفوذ الإيراني في بحر العرب وخليج عدن، فضلاً عن استخدامه كورقة ضغط على السعودية عبر حرمانها من عمقها الحيوي والاستراتيجي، وسلخ إحدى أهم أوراق نفوذها الإقليمية في اليمن، الذي طالما اعتبرته المملكة مجالها الحصري - وهو ما يبدو أنه يندرج في إطار مشروع منسّق مع الإدارة الأميركية لتطويع موقف الرياض ودفعها نحو التطبيع وفق الشروط الإسرائيلية -. وفي آب الماضي، نشر «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب مذكرة بعنوان «إسرائيل في ساحة البحر الأحمر: استراتيجية بحرية محدّثة»، أعدّها كل من الرئيس السابق لحوض بناء السفن في البحرية الإسرائيلية، يوفال أيالون، والعضو السابق في «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، يوئيل جوزانسكي؛ خلصت إلى ضرورة «صياغة مفهوم استراتيجي طويل الأمد للتعامل مع البحر الأحمر كأكثر من مجرد ساحة أمنية»، معتبرة أن «ذلك بات ركيزة أساسية للأمن القومي الإسرائيلي». ودعت الوثيقة إلى بناء تحالف إقليمي واسع يجعل دول المنطقة «شريكة في العقيدة الأمنية لإسرائيل»، ويكرّس الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر بوصفه «أصلاً استراتيجياً» للمنطقة بأسرها، تتقاطع فيه المصالح الجيوسياسية، وديناميات الاقتصاد العالمي والتنافس بين القوى الكبرى، إلى جانب المخاطر الأمنية غير التقليدية.

> نشر السفير السعودي لدى اليمن صوراً من كواليس توقيع الاتفاق

اليمن، محمد آل جابر، صوراً وُصفت بـ«الحميمية» من كواليس توقيع الاتفاق، مؤكّداً أن الأخير تم بتوجيه مباشر من وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، ومثنياً على وفْدَي المفاوضات.

وأكد رئيس لجنة شؤون الأسرى التابعة لصنعاء، عبد القادر المرتضى، بدوره، في منشور على منصة «إكس»، تمكّن وفد صنعاء المفاوض من الاتفاق مع الحكومة الموالية للسعودية على «تنفيذ صفقة تبادل تشمل 1700 من أسرانا، مقابل 1200 من أسراهم، بينهم 7 سعوديين و23 سودانياً».

تمثّل خطوط إمداد رئيسة للقوات الموالية لها، فهي بدأت تحرّكات سياسية في سلطنة عمان، هادفةً إلى تطويق «الانتقالي» رداً على رفضه سحب قواته من وادي حضرموت وصحرائها. وكان «الانتقالي» أعلن بشكل رسمي «السماح» لقوات «درع الوطن» التابعة للسعودية بالخروج من أبو ظبي أو بدعم فعّال منها. كما أسلحتها الشخصية من «الأمن» مع أسلحتها الشخصية من وادي حضرموت، كما دفع بتعزيزات عسكرية إلى صحراء المحافظة في مسعى لفرض نفوذه على الشريط الحدودي الصحراوي الواقع على التماس مع المملكة في حضرموت والمهرة، وهو ما حمل الرياض على قطع الطريق على الموالين لأبو ظبي، ونشر قوات موالية لها في منطقة رماه ومناطق حدودية أخرى. لكنّ هذه الخطوات لا تبدو كافية لإبعاد خطر «الانتقالي» عن حدود المملكة، وهو ما يدفع الأخيرة إلى استكمالها بإجراءات سياسية. وفي هذا الإطار، اعتبر مراقبون أن ما يجري في جنوب اليمن حمل الرياض على إنجاح جولة المفاوضات حول تبادل الأسرى التي جرت برعاية الأمم المتحدة في مسقط على مدى أكثر من أسبوع، وأفرزت اتفاقاً جديداً، بدا واضحاً احتفاء المملكة به أمس، إذ نشر السفير السعودي لدى

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية
شركة پ-وان كاب هولدنغ ش.م.ل
يتشرف مجلس إدارة **شركة پ-وان كاب هولدنغ ش.م.ل** بدعوة الجمعية العمومية العادية إلى اجتماع يعقد **في تمام الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٦/٦/٨**، في موقع البناء الكائن في بيروت، الأشرفية - شارع برسبو- العقار ٢٣٧ الرميل- الطابق الأول، وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:
- انتخاب عضو مجلس إدارة جديد خلفاً للمرحوم السيد جوزيف عسيلي.
- تعيين مفوض مراقبة جديد.
- مواكبة إحياء أعمال البناء في العقار رقم ٢٣٧/الرميل.
«أمور أخرى».
مجلس الإدارة- شركة پ-وان كاب هولدنغ ش.م.ل

◄ إعلانات رسمية

بلاغ رقم 2/12

تُعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 22/12/2025 كشوفات الفواتير التالية :

كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر تشرين الثاني /2025/.

بالإضافة إلى كشوفات الفواتير المُتأخرة غير المُسددة ولقد حددت مُهلة أقصاها 21/1/2026 لتسديدها وتُذكر المُشتركين الكرام بالتدابير التالية :

في حال التخلف:

1 - تُقطع خُطوط المُشتركين المُتخلفين عن الدفع باتجاه واحد للاستقبال فقط اعتباراً من تاريخ 22/1/2026 وتُستوفى غرامة تأخير بقيمة 20,000 ليرة لبنانية.

2 - تُقطع خُطوط المُشتركين المُتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 9/2/2026 وتُستوفى رسم إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل) اعتباراً من هذا التاريخ.

3 - تُقطع خدمات الاتصالات الجملة (Wholesale) بعد مُرور فترة 55 يوماً على بداية الشهر الذي يلي شهر إصدار الفاتورة (وليس تاريخ طرحها على الصندوق)، وتستوفى غرامة تأخير بقيمة 2% على مجموع الفاتورة غير المُسددة.

4- يُعاد وصل الاشتراك بعد تسديد المُتأخرات المُستحقة إضافة إلى رسم إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل). وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.

5- تُلغى جميع الاشتراكات بصورة نهائية اعتباراً من تاريخ 21/5/2026 وتُستوفى غرامة قدرها (2%) عن كُل فاتورة وتُحرر الأرقام المُلغاة وتُحصل المُتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها استناداً إلى المادة /45/ من قانون المحاسبة العُمومية.

6 - يُحرم المُشترك المُلغى رقمه من الحُصول على اشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المُستحقة عليه.

مُلاحظة : أ - تُقطع خُطوط المُشتركين المُتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر تشرين الأول /2025/ باتجاه واحد للاستقبال فقط اعتباراً من تاريخ 2/1/2026.

ب - يُمكن للمُشتركين المُلغاة خُطوطهم والذين لم يُسددوا فواتيرهم المُتأخرة المُبادرة إلى تقسيط المُتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحُصول على اشتراك جديد.

إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية :

- لدى أي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الأراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- لدى مكاتب شركات تحصيل الفواتير .
- عبر شبكة الإنترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb)

كما تُذكر المُشتركين بأحكام المرسوم رقم 4565/93 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 30/1/1998 لجهة تحديد مُهلة أربعة أشهر للاعتراض بعد انتهاء المُهلة المُحددة للدفع والمذكورة أعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.

يُطلب من المُشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حُسن تعاونهم.

بيروت في 16 كانون الأول 2025
المُدير العام للاستثمار والصيانة
المُهندس باسل الأيوبي
التكليف 318

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يُبلغ إلى المُنفذ عليها شركة داس للأموال غير المنقولة ش.م.ل. (DAS)
باج سابقاً المجهولة المقام
عملاً بأحكام المادة /409/ أُصول مُحاكمات مدنية تُحيطكم هذه الدائرة علماً بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2024/218 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليك من طالبة التنفيذ جمعية مالكي العقار /1334/ ميناء الحصن موضوعه طلب تنفيذ إنذار نفقات مُشتركة بقيمة 31,178,96/د.أ. واحد وثلاثون ألفاً ومائة وثمانية وسبعون دولار أميركي و96/ سنتاً عدا الرسوم والمصاريف.

وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها بالذات أو بواسطة وكيل قانوني لتسلم الإنذار التنفيذي خلال مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان مع تعليق نسخة عنه على لوحة إعلانات دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ في حقك حتى الدرجة الأخيرة.

رئيس قلم دائرة تنفيذ بيروت
أحمد فواز

انذار عام

إن مُحتسب المالية المركزي والمُحتسبين الماليين المحليين في المُحافظات والأقضية اللبنانية كافة يدعون أصحاب العلاقة إلى تسديد ما يتوجب عليهم من أوامر تحصيل وأوامر قبض ودبون وواردات أخرى للدولة من غير الضرائب والرسوم الصادرة بحقهم لغاية تاريخه وغير المسددة، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإنذار العام في الجريدة الرسمية.

يُعتبر هذا الإنذار العام بمثابة تبليغ شخصي لكُل مُكلف قاطعاً لعامل مُرور الزمن.

بيروت في 2025/12/10
مُحتسب المالية المركزي
والمُحتسبين الماليين المحليين
في جميع المُحافظات والأقضية اللبنانية
التكليف 310

انذار عام

إن رئيس دائرة تحصيل بيروت والمُحتسبين الماليين المحليين في المُحافظات والأقضية اللبنانية كافة يدعون جميع المُكلفين بضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال وكافة الضرائب المباشرة وغير المُباشرة والرسوم المُماثلة لها إلى تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم صادرة لغاية تاريخه 2008/12/31 بمُوجب جداول تكليف أساسية، إضافية، تكميلية وأوامر قبض، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإنذار في الجريدة الرسمية.

يُعتبر هذا الإنذار العام بمثابة تبليغ شخصي لكُل مُكلف قاطعاً لعامل مُرور الزمن.

بيروت في 2025/12/10
رئيس دائرة تحصيل بيروت
والمُحتسبين الماليين المحليين
في جميع المُحافظات والأقضية اللبنانية
التكليف 310

إعلان

عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل

تُعلن بلدية جوبا عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام /2025/ وما قبل قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) مع لفت النظر إلى ما يلي:

أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 تُفرض غرامة تأخير وقدرها /2%/ (إثنان بالمائة) عن كُل شهر تأخير عن المبالغ التي لا تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه، ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

ثالثاً: اعتبار هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي قاطع لمُرور الزمن عن جميع الرسوم والمُتأخرات المتوجبة للبلدية اتجاه كافة المُكلفين عن السنين السابقة.

2025/12/12
رئيس بلدية جوبا
فوزي رضى فواز
التكليف 315

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/25 على المُتهم حسن علي خواجة جنسيته اللبنانية محل إقامته رشاف – محلة الرويس والدته فاطمة تولد 1987 سجل 20/حاريص أوقف غيابياً بالعقوبة التالية تجريم المُتهم حسن علي خواجة المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه مُدة ثلاث سنوات سنداً لها واعتباره فاراً من وجه العدالة وبإفشاء سر المهنة المُنفذة بحقه مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات كافة.

وفقاً للمواد 639/ و640/ من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية سرقة ليلاً.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/25 على المُتهم إبراهيم كامل عسكر جنسيته اللبنانية محل إقامته صديقين – قرب المدرسة الرسمية ملك والده ط2. والدته سهام تولد 1989 سجل 48/الحنية أوقف غيابياً بتاريخ 2023/12/19 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المُتهم إبراهيم كامل عسكر المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة /639/ عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه مُدة خمس سنوات سنداً لها وبإدانته بجنحة المادة /636/ عُقوبات وبحبسه وبتغريمه مُدة ستة أشهر ومبلغ اربعمائة ألف ل.ل. سنداً لها ومن ثم بإدغام العُقوبات المُشار إليها عملاً بأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد المالية للجناية والمُحددة بثلاث سنوات أشغال شاقة مُؤقتة وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم كافة.

وفقاً للمواد 126/ و/25/ مُخدرات من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية سرقة ليلاً.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/27 على المُتهم أسامة عدنان اللداوي جنسيته الفلسطينية محل إقامته فُخيم صبرا والدته ملاك تولد 1996 ملف 755 بيان إحصائي 4737 أوقف غيابياً بتاريخ 2023/10/24 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المُتهم أسامة عدنان اللداوي المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة /126/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه مع غرامة مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبتجريمه بجناية المادة /125/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه مع غرامة مئة مليون ل.ل. سنداً لها، وبإدغام العُقوبات المُشار إليها أعلاه عملاً بأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه الأشد والمُحددة بعُقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة مع غرامة مئة مليون ل.ل. وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم كافة.

وفقاً للمواد 639/ و/636/ من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية سرقة.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/25 على المُتهم إبراهيم أحمد المصطفى المُبينة كامل هويته أعلاه وإفادته السورية محل إقامته حدائا – ملك علي فقيه والدته نوال تولد 2002 رقم القيد 49/أبوحمام أوقف غيابياً بتاريخ 2025/10/30 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم إبراهيم أحمد المصطفى المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 639/ 640/ عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه مُدة سبع سنوات سنداً لأولى وتشديدها إلى عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة سنداً للثانية وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض بحقه وتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة مُدة ثلاث سنوات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه مُدة ثلاث سنوات وبإدانته بجنحة المادة /636/ عُقوبات وبحبسه وبتغريمه مُدة سنة ومبلغ أربعمئة ألف ل.ل. سنداً لها وبإدغام العُقوبتين سنداً لأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد العائدة للجناية والمُحددة بثلاث سنوات أشغال شاقة مُؤقتة وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الحُكم أصولاً وبإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم كافة.

وفقاً للمواد 126/ و/25/ مُخدرات من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية الإتجار والترويج بالمُخدرات.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/25 على المُتهم محمد عبد الرحمن فاعور جنسيته اللبنانية محل إقامته الكفاءات – بناية نور الدين ط أرضي والدته صفاء تولد 1986 سجل 112/مُعروب أوقف غيابياً بتاريخ 2025/11/4 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم محمد عبد الرحمن فاعور المُبينة كامل هويته اعلاه بجناية المادة /638/ عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه مُدة ثلاث سنوات وبإدانته بجنحة المادة /636/ عُقوبات وبحبسه وبتغريمه مُدة سنة ومبلغ أربعمئة ألف ل.ل. سنداً لها وبإدغام العُقوبتين سنداً لأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد العائدة للجناية والمُحددة بثلاث سنوات أشغال شاقة مُؤقتة وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم كافة.

وفقاً للمواد 639/ و/636/ من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية سرقة ليلاً.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/27 على المُتهم أسامة عدنان اللداوي جنسيته الفلسطينية محل إقامته فُخيم صبرا والدته ملاك تولد 1996 ملف 755 بيان إحصائي 4737 أوقف غيابياً بتاريخ 2023/10/24 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم أسامة عدنان اللداوي المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة /126/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه مع غرامة مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبتجريمه بجناية المادة /125/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه مع غرامة مئة مليون ل.ل. سنداً لها، وبإدغام العُقوبات المُشار إليها أعلاه عملاً بأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه الأشد والمُحددة بعُقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة مع غرامة مئة مليون ل.ل. وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم كافة.

وفقاً للمواد 639/ و/636/ من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية سرقة ليلاً.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/25 على المُتهم محمد عبد الرحمن فاعور جنسيته اللبنانية محل إقامته الكفاءات – بناية نور الدين ط أرضي والدته صفاء تولد 1986 سجل 112/مُعروب أوقف غيابياً بتاريخ 2025/11/4 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم محمد عبد الرحمن فاعور المُبينة كامل هويته اعلاه بجناية المادة /638/ عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه مُدة ثلاث سنوات وبإدانته بجنحة المادة /636/ عُقوبات وبحبسه وبتغريمه مُدة سنة ومبلغ أربعمئة ألف ل.ل. سنداً لها وبإدغام العُقوبتين سنداً لأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد العائدة للجناية والمُحددة بثلاث سنوات أشغال شاقة مُؤقتة وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم كافة.

وفقاً للمواد 126/ و/25/ مُخدرات من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية سرقة ليلاً.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2025/11/25 على المُتهم محمد عبد الرحمن فاعور جنسيته اللبنانية محل إقامته الكفاءات – بناية نور الدين ط أرضي والدته صفاء تولد 1986 سجل 112/مُعروب أوقف غيابياً بتاريخ 2025/11/4 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم محمد عبد الرحمن فاعور المُبينة كامل هويته اعلاه بجناية المادة /638/ عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه مُدة ثلاث سنوات وبإدانته بجنحة المادة /636/ عُقوبات وبحبسه وبتغريمه مُدة سنة ومبلغ أربعمئة ألف ل.ل. سنداً لها وبإدغام العُقوبتين سنداً لأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد العائدة للجناية والمُحددة بثلاث سنوات أشغال شاقة مُؤقتة وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات كافة.

وفقاً للمواد 639/ و/636/ من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية سرقة ليلاً.

وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 317

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ ضريبة متوجبة (إندار شخص)

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلفين الوارد أسماؤهم في الجدول أدناه، المجهولي مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي – دائرة التدقيق – الطابق الثاني لتبلغ المُقترحات الأولية لتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديل

◄ إعلانات رسمية ►

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
250012	مي مصطفى خليفة
611022	محمد علي رضا
606667	أحمد علي رضا
3227073	محمد كمال فخر الدين
1304582	شريفة محمد مسلماني
791090	وداد بدر الدين حمزه

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 303

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
2611329	عباس خليل عواضة
3899739	منصور ميلاد الهبر
1291800	فاطمة محمد كحلون
3142293	محمد رشيد فاضل
1318903	مصطفى حسين دغيلي
3607860	خالد خليل صفوري

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 303

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
626114	زبيدة اسماعيل الشيخ حسن
148614	علي عبد الحسين ركين
3166754	نزيه احمد البيطار
1394543	احمد اسماعيل سمرة
3338602	هيام جرجس الحداد
1747643	بيار الياس الحداد

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 303

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
3412884	حسن وهبي سعد
163479	محمد حسين رومية
3036225	حسن عباس خليفه
220662	جوزيف جورج سماره
581182	جورج سامي لبوس

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 303

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
1749827	عباس أحمد فردون

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 303

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
3538152	مايا يوسف عساف
235158	يوسف علي خروبي
2981628	سامر محمد دغيلي
1487629	هبه عماد الدين الدرويش

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 303

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
1197770	حسين حسن نجم
2812251	فادي دخيل عجمي
1848261	عزه محمد جمال فنيش
3816530	فاطمه راضي زرقط
3805155	سليمان بحر الأسود
2802244	علي يونس الدبراني

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 304

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
3794052	وائل نديم حمود
3782710	أحمد جمال خنافر
3734880	جمعية ال عواركة الخيرية
583895	خليل حسن سعد
3539363	نصير هاني بيطار
227497	حسن محمد بدوي

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 304

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
1771015	حسين أحمد شمس الدين
3808193	محمد أحمد حويله
1562678	محمود أحمد جرادي
3090509	ريان خطار فخر الدين
81973	رشيدة محمد الغربي
2297863	محمد أحمد شحادي

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 304

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
871307	هشام حسين غريب
1279163	وسيم أحمد بركات
3956105	هادي حسن خليفة
965459	سيلفانا قاسم تاج الدين
1766377	شركة الهناء العقارية ش.م.م.

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 304

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل _ المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/12/24 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/1/24 عملاً بأحكام المادة /28/ من القانون رقم /44/ تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (من قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المُكلف	اسم المُكلف
235030	محمود حسن غندور
655854	فارس خليل الحريري

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/1/25 وتنتهي في 2026/3/25 ضمناً.

العنوان: صيدا – السراي الحُكومي - مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية

في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف

بشار الحجار

التكليف 304

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة

كلمات متقاطعة 4990

افقيا

1- مدينة لبنانية – مدينة تركية – 2- إله مصري – جامعة أميركية – ضمير منفصل – 3- صخر ضخم – ثابت ومتجذر في الأرض – 4- خنزير بري – موضع هبوب الريح – 5- طاف الحارس في الليل – ملكة هولندية راحلة تنازلت عن العرش لإبنتها بياتريكس – 6- صوت الرصاص – سيف – 7- من الأمراض – من الحيوانات البحرية – عجز – 8- جزيرة اندونيسية – نهر أوروبي – 9- يسحق الحبوب – جزيرة ايطالية – 10- إقليم ايطالي عاصمته مدينة ميلانو

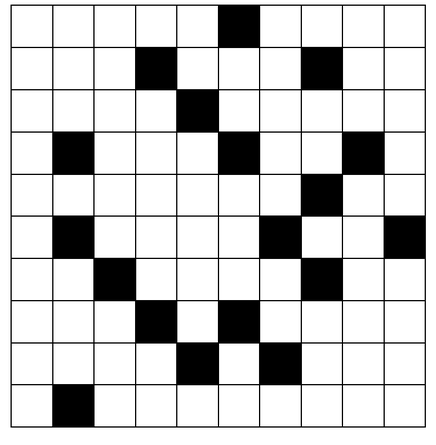

عمودياً

1- بلدة لبنانية في قضاء النبطية – درب – 2- إله الخصب والشمس عند الفينيقيين – نهر في الأرجنتين – 3- طعم الحنظل – وضع البن لإعداد القهوة – 4- عائلة مارشال فرنسي راحل بسط حماية فرنسا على بلاد المغرب – حرف جر – 5- أمر فقلع – أحبّ – إحسان – 6- للتعريف – شاعرة مبدعة بأفكارها – 7- أسيرة من قبل عصابة – خاصتي – 8- مدينة إيرانية – ريح طيبة – 9- يلمس – آلة موسيقية – 10- موسيقي روسي راحل من أعظم عازفي البيانو

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- نادبا جمال – 2- جهودي – رمّان – 3- نرسيس – طه – 4- هل – يل – يحفر – 5- رون – نادر – 6- مدلس – كلّ – 7- مداد – ثوب – 8- وصية – رضّ – را – 9- أول – بودلير – 10- صور – بغداد

عمودياً

1- نجاهر – غوا – 2- أه – لوز – صوص – 3- دون – ميلو – 4- يدري – مدة – 5- ايسلندا – 6- الدروب – 7- مرسيدس – صدغ – 8- أم – حر – لدّ – 9- لاطف – كوريا – 10- نهر البارد

sudoku 4990

	9		7		8			
	8					6		3
1		2	6		5		7	
	7			6		5		
5			2	9	3			
		8		7			3	
			4					1
4	5	6		8			9	
	2		3				8	7

حلول الشبكة السابقة

3	1	2	4	7	6	5	9	8
8	6	5	1	3	9	4	2	7
7	4	9	2	5	8	3	1	6
1	2	7	3	6	4	9	8	5
9	3	6	8	1	5	2	7	4
5	8	4	7	9	2	1	6	3
6	5	1	9	8	3	7	4	2
4	9	3	6	2	7	8	5	1
2	7	8	5	4	1	6	3	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 287

كلمة السر من 9 حروف: أعلى جبل في القارة الأفريقية

ابناغو – امبي – باتيان – بتة – تورا – تل – جب – ذر – سوكبارو – شبيرون – شريف – فوغو – كمرون – كيبو – كاب – لوما – موسى علي – مزالة – نيمبا – نيكا – هيل

ك	ي	ب	و	ك	و	ت	و	ر	ا					
ا	ك	ي	ن	غ	ا	م	و	ل	ل					
ب	ا	ك	ا	ي	ك	م	ر	و	ن					
ت	ل	ن	ب	ي	ن	و	م	ن	م					
ن	ي	ذ	ت	ب	ي	ر	و	ا	ش					
ا	ة	ر	ة	م	م	ا	س	ي	ب					
ب	ج	ل	ج	م	ب	ب	ى	ت	ي					
ب	ي	ا	ا	ا	ك	ع	ا	ر						
و	غ	و	ف	ز	ا	و	ل	ب	و					
و	ف	ي	ر	ش	م	ب	ي	ر	ن					

حلول الشبكة السابقة: عفصديف

عملية حسابية 287

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪	8	X		=	24
٪	■	X	■	X	■	
4	X		–		=	29
X	■	٪	■	+	■	
	X		٪		=	6
=	■	=	■	=		
96		16		13		

حلول الشبكة السابقة

39	–	9	٪	5	=	6
+	■	X	■	X	■	
12	X	2	X	4	=	96
٪	■	X	■	X	■	
3	X	5	X	4	=	60
=	■	=	■	=		
17		90		80		

شبكة العنكبوت 287

إعداد نعوم مسعود

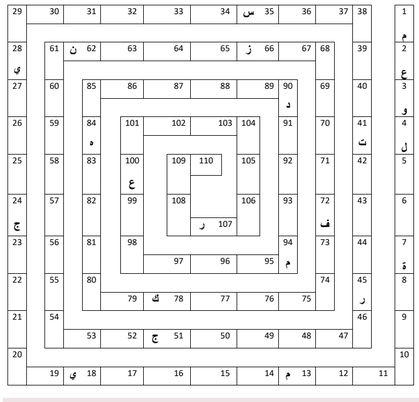

1 – 4 آلة من حديد يُنقر بها الصخر
3 – 18 شاعرة اندلسية اشتهرت بقصة حب مع ابن زيدون
17 – 28 مؤرخ فينيقي اتهم الاغريق بتزييف التاريخ
27 – 36 لاعب كرة قدم ارجنتيني من اعظمهم عبر تاريخ الكرة
35 – 42 صحابية طبيعية في نيزانيا
41 – 51 ملك المغول حفيد جنكيزخان وفاتح شهير
50 – 62 رئيس تركيا
61 – 66 احدى جزر الهماماس
64 – 72 صحيفة ومجلة مصرية
71 – 74 اعلى ممثل رسمي لدولة ما لدى دولة اخرى
74 – 81 نهر صغير يفصل بين ايطاليا وفاتيكا
80 – 84 فيلسوف المثاني من كتبه « المسافر وظله »
83 – 88 لقب تاريخي كان يُطلق على رئيس التجّار في المواني» خلال الحقبة العثمانية
87 – 94 ممثل سوري قدير
93 – 100 اطول نهر في المغرب
100 – 103 كراسي الملوك
107 – 103 طائرة يتم استخدامها للقيام برحلة خاصة
106 – 110 دولة شرق اوسطية

حل شبكة العنكبوت السابقة

روميو – يوسف حبشي الأشقر – قرية الطواحين – ناديا الزعبي – بيبلوس – لوساكا – كانون الاول – اولان باتور – تورونتو – توت عنخ امون – موناكو – كوستاريكا – كابول – بوليفيا – اوبرا هاوس – اوستن – نانالي نعوم – موكا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4990

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

من شعراء العصر العباسي (1023-1115). له كتاب « نتائج الفطنة في كليلة ودمنة »

4+5+3=11+10 = القصد والغاية ■ 1+6+9+2 = أفرّ ■ 8+7 = والد

حل الشبكة الماضية: **كاميلو غولجي**

حصاد 2025

كوارث مناخية والآتي أعظم

الأرض تستغيث... هل من مجيب؟

علي سرور

يسدل العام ستاره على أشهر حافلة بالكوارث المناخية الدامية والمكلفة. وبعد حقبة غير مسبوقة من التدهور المناخي المتفاقم، تكسّرت فيها معظم الأرقام القياسيّة السلبيّة خلال ثلاثة أعوام، يتواصل التخبّط العالمي في مواجهة الأزمة بفعل عوامل عدّة، على رأسها ما يصفه خبراء البيئة بجريمة إنكار وجود مشكلة مناخيّة أساساً، كما يُدعى رأس الإدارة الأميركية، دونالد ترامب. وبين اعتبار ما يحدث بـ«الخدعة»، وغياب الإرادة السياسيّة لدى الآخرين في رسم خريطة طريق تُنقذ ما أمكن قبل فوات الأوان، يرزح الكوكب، بمكوّناته جمعاء ومن بينها البشر، تحت وطأة الآثار الشديدة للتغيّر المناخي من دون أي بصيص أمل في توقّف الخراب المتسارع، أو نجدة أمميّة لشعوب الدول النامية المتروكة لمصيرها في مواجهة غضب الطبيعة لما ارتكبته أيدي الأثرياء. فهل يُعوّل على نظام عالمي متهالك لإصلاح أزمة تسبّب فيها بنفسه؟

جحيم الأرض

في استمرار للمسار المتآزم خلال العامين الماضيين، تواكب عام 2025 مع تسجيل سلسلة درجات حرارة استثنائية «مقلقة»، ووفق «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية»، الوكالة

> تشمل التغيّرات المناخية حدوث عواصف أكثر شدة، وتزايد موجات الحرّ والجفاف

الأممية التابعة للأمم المتحدة والمعنيّة في رصد التغيّرات المناخية، سجّل العام الحالي نفسه ضمن ثاني أو ثالث أكثر الأعوام دفئاً على الإطلاق، علماً أنّ السنوات الممتدة من 2015 إلى 2025، سجّلت أكثر 11 سنة دفءٍ في سجلات الرصد التي تمتد على 176 سنة، مع تبوُّؤ السنوات الثلاث الماضية المراكز الأولى في السجلات. تتكلّم الأرقام القياسيّة عن نفسها في تأكيد شدّة الاحتباس الحراري، مع دقّ معدّلات الحرارة ناقوس الخطر المرسوم من قبل المجتمع العلمي والأمم المتّحدة، والمتوافق عليه من قبل حكومات العالم في ما يُعرف بـ «اتفاق باريس المناخي»، بضرورة تجنّب ارتفاع معدّل درجات الحرارة بما لا يزيد على 1,5 درجة مئوية أعلى من معدّلات ما قبل الثورة الصناعية. لكنّ التقرير الأممي للمنظّمة المناخية يشير إلى أنّ النصف الأوّل من عام 2025، بلغ ارتفاع متوسط درجات الحرارة فيه ما يزيد على 1,42 درجة مئوية، مع هامش تذبذب للرقم بين 0,12 درجة مئوية زائداً أو ناقصاً.

وفي معرض محاولة معرفة نتائج تجاوز الاحترار عتبة 1,5 درجة مئوية، حتى لو بشكل مؤقّت، تُحذّر «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» من أنّ الآثار ستكون وخيمة وغالباً غير قابلة للعكس. وتشمل التغيّرات المناخية حدوث عواصف أكثر شدّة، وتزايد موجات الحرّ وموجات الجفاف. في الوقت نفسه، سيؤدّي الاحترار العالمي إلى أمطار أكثر غزارة وارتفاع سريع في مستوى سطح البحر بفعل ذوبان الجليد خصوصاً في القطب الشمالي. ورغم الارتفاع الجنوني خلال الأعوام الأخيرة لدرجات الحرارة، والسلسلة الطويلة من الارتفاع القياسي في الفترة الممتدة على مدى 26 شهراً، من حزيران (يونيو) 2023 إلى آب (أغسطس) 2025، إلا أنّ هذه الحقبة ترافقت أيضاً مع ظروف استثنائية أبرزها ظاهرة «النينو» التي امتدت منذ عام 2023 وصولاً إلى مطلع العام الحالي وفقاً لتقرير «الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي». وتعدّ ظاهرة «النينو» حدثاً مناخياً طبيعياً يتكرّر كل سنتين إلى سبع سنوات، ويتخلّله تذبذب في درجة حرارة مياه سطح المحيط الهادئ، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في معدّلات الحرارة في نواحي عدّة من أصقاع الأرض.

*عامٌ آخر من التدهور

لا تقف حدود الآثار المترتّبة على الاحتباس الحراري عند حدّ ارتفاع معدّلات الحرارة، إنّما تصل نيرانها إلى جوانب عدّة من النظام البيئي الشامل. في هذا السياق، تلفت «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية» إلى أنّ عام 2024 سجّل رقماً قياسياً في متوسط سطح البحر العالمي السنوي، وأشارت البيانات الأولية إلى انخفاض طفيف منذ بداية عام 2025 لكن مع ربط هذا السلوك المؤقّت بظهور ظاهرة «لانينا» المناخية الطبيعية، وهي نقيضة «النينو».

أمّا الجليد البحري، ليس بالأفضل حالاً، إذ إنّ مساحته في القطب الشمالي سجّلت في آذار (مارس) الفائت 13,8 مليون كيلومتر مربع، وهو أقلّ مستوى مسجّلاً في سجلات الأقمار الاصطناعية. وبالنسبة إلى القطب الجنوبي، يُعدّ مستوى الجليد البحري فيه ثالث أدنى مستوى مسجّلاً، 2,1 مليون كيلومتر مربع في شباط (فبراير) المنصرم.

تأتي هذه الآثار المُرعبة، التي ستترتّب عنها نتائج وخيمة بدورها على المدى الطويل، في ظلّ تسجيل تركيزات الغازات الدفيئة الثلاثة الرئيسية في الغلاف الجوي، ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، مستويات قياسية في عام 2025 للعام الثاني على التوالي.

*الإنسان يُعاني مع كوكبه

تنعكس آثار التغيّر المناخي بشكل مباشر على الإنسان. لكن على عكس مكوّنات الطبيعة التي تعمل جاهدة على استعادة توازن المناخ، أظهرت الدراسات العلمية أنّ الظواهر الجويّة المتطرّفة التي حدثت في عام 2025 ارتبطت بشكل مباشر بالاحترار الحراري البشري المنشأ.

وعلى غرار الأعوام الماضية، احتلّت بعض الأحداث الكارثية مكانها ضمن الأسوأ على الإطلاق، وعلى رأسها، إعصار «ميليسا» من الفئة الخامسة، الذي ضرب جامايكا في 28 تشرين الأول (أكتوبر) الفائت متسبّباً في أضرار هائلة تُعادل قيمتها 41 في المئة من الناتج المحلّي في البلاد.

أمّا الغابات، رئة الكوكب والمحارب الأوّل في معركة تنظيف الهواء من ثاني أكسيد الكربون، فهي شهدت بدورها أحد أسوأ الأحداث منذ عقود، إذ أفادت وزارة البيئة وتغيّر المناخ الكندية أنّ العام الحالي «سجّل ثاني أسوأ موسم حرائق غابات في البلاد على الإطلاق، حيث احترقت أكثر من 89 ألف كيلومتر مربّع». إلا أنّ المصيبة الأكبر حدثت في كانون الثاني (يناير) الماضي، عندما ضربت حرائق لوس أنجليس الشهيرة الغابات الشاسعة وامتدت إلى الكتل العمرانية، واعتُبرت الأكثر تكلفة في تاريخ الولاية.

وفي الولايات المتحدة أيضاً، عانت البلاد من عدد قياسي من الفيضانات المفاجئة في 2025، بما في ذلك الفيضانات القاتلة التي ضربت ولاية تكساس في تموز (يوليو) الفائت. مع الإشارة إلى أنّ الكوارث المناخية والطقس في البلاد، سجّلت أثارها كلفةً قياسيّة مع ترقّب صدور البيانات الرّسمية بهذا الشأن في أوائل عام 2026.

*مرتكبو الجريمة

أمام التحديات المناخية المتفاقمة، تتراجع الحماسة الدولية، ولا سيّما لدى الدول الكبرى المهيمنة على موارد الأرض، التي تتحمّل مسؤولية الغالبية الساحقة من الانبعاثات الكربونيّة. لكن تشقّ بعض المحاولات دربها نحو تعديل ما تيسّر من الموازين الطبيعيّة المختلّة بفعل فاعل. وفي هذا السياق، رصد «معهد الموارد العالمية» المتخصص في الأبحاث، قفزةً لافتة في القطاع الخاص خلال العامين الأخيرين في مجال تمويل محاربة التغيّر المناخي، مع تسجيل مستوى قياسي بلغ 1,3 تريليون دولار، مدفوعاً من المستهلكين والشركات والمستثمرين، خصوصاً في الصين وأوروبا الغربية.

في موازاة ذلك، خرجت إلى المشهد تقنيّات ناشئة، كالهيدروجين الأخضر وآلات إزالة ثاني أكسيد الكربون، لكنّها لم تبلغ مرحلة الانتشار الواسع للعب دور فاعل في تعديل موازين الأزمة.

أمّا السيارات الكهربائية، فرغم استمرار نموّها عالمياً، إلا أنّ الفضل الأكبر في ذلك يعود إلى السوق الصينية، كمصنّع طوراً ومستهلك تارة. فقد تراجعت وتيرة شراء هذه الفئة من المركبات في أسواق عالميّة رئيسية مثل أوروبا والولايات المتحدة، نتيجة تقليص الدّعم ووضعف البنية التحتية وفقاً للمعهد البحثي. بين الأجندة السياسية للبيت الأبيض وباقي أفرقاء حلف «الناتو»، وانهيار النظم المناخية والتوازن البيئي الدقيق، علاقة سببيّة. ووفقاً لمعطيات المنظّمات البيئية، ولمواقف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ولموازنته «الجميلة الكبيرة» التي أقرّت خلال العام الجاري، لا مكان لسياسات إدارة سلفه، جو بايدن، في دعم الطاقات البديلة. على النقيض تماماً، ذهب ترامب إلى دعم الاستثمار من جديد في مجال النفط والغاز، مع تنديده الشديد بأي مطالعة لها علاقة بأزمة التغيّر المناخي. وبينما يُجاهر الطرف الأميركي في اصطفافه المعادي للمناخ، تحاول أوروبا التصدّي، إعلاميّاً، كقائد للجهود العالميّة في هذا المجال يُبالي في مصير مئات الملايين المتضرّرين من الأزمة، خصوصاً في البلدان النامية التي لا حول ولا قوّة لها في مجابهة التبعات. ولا تزال شعوب هذه الدّول في انتظار أن تسمع الدول المقتدرة، منها الأوروبيّة، صرخات الأمم المتحدة على مدى سنوات بضرورة نجدتها في المعركة المناخيّة الضاغطة. لكنّ القارّة العجوز، غارقة في وحل الحروب من جديد على جبهتها الشرقية، بما أسهم في تبديل أولويّات قادة القارّة بشكل جذري. وعلى هذا الصعيد، وبعد ثلاثة أعوام من الجحيم المناخي، خرجت دول القارّة لإعلان خطّتها البيئية الجديدة المنصرم بأسقف متدنيّة. ورغم أنّ الخطة تضمّنت وعداً مكرّراً بخفض الانبعاثات بنسبة 90 في المئة بحلول عام 2040، إلا أنّ بنداً بمرتبة «لغم» اختبأ بين طيّاتها. فقد تراجعت وتيرة شراء هذه الفئة من المركبات في أسواق عالميّة رئيسية مثل أوروبا والولايات المتحدة، نتيجة تقليص الدّعم والاجتماعية. أرادت أوروبا، عبر توقيت إظهار الخطّة لا مضمونها، الانضمام إلى القمّة العالميّة المناخية السنوية، «مؤتمر الأطراف»، ويبدها خطّة عمل تُلقي بها الحجّة على باقي الزعماء العالميّين. لكن على غرار النسخة الماضية في أذربيجان العام المنصرم التي وُصفت بغير الجديّة في ظلّ امتناع الدول عن تقديم أي التزامات بسبب فوز ترامب في الانتخابات الرئاسيّة الأميركية حينها، ارتقت قمّة البرازيل الشهر الماضي إلى ذات المرتبة من «اللامبالاة». ففي هذه النسخة من القمّة المناخية، أكّد ترامب هواجس القلقين من الحكومات المترقّبة، إذ وصلت رسالته بوضوح تام إلى كل أرجاء القمّة الأمازونيّة، بعدما امتنع عن الحضور إليها شخصياً، بل رفض أيضاً إرسال أي مسؤول رسمي أو ممثّل عن إدارته، في مقاطعة كاملة شكلاً ومضموناً. أمّا مخرجات القمّة بمن حضر، هي الأخرى لم ترقَ إلى طلبات الأمم المتحدة، ورغم الزيادة الطفيفة في تمويل جهود محاربة التغيّر المناخي، إلا أنّها لم تتضمّن آليات واضحة تُلزم الدول في التمويل. في 2025، لم تتواصل الأزمة المناخية فقط، بل استمرّ احتضار النظام العالمي بأكمله. في 23 تموز (يوليو) الماضي، أصدرت «محكمة العدل الدولية» فتواها الاستشارية المنتظرة بأنّ على الدول الالتزام بالقانون الدولي بشأن تغيّر المناخ «باقصى قدر من الطموح»، مع تحمّل مسؤوليّة التعويضات في حال الفشل في منع إلحاق ضرر كبير في النظام المناخي. وكما استهزأ مجرم الحرب، وفقاً لمعايير المحكمة، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بمقرّراتها، سار ترامب على الخطى نفسها بطموح للفوز بلقب «مجرم المناخ».

تحيّة

في زمنٍ يختلط فيه الفن بالصمت، تبرز بيلي إيليش كأيقونة لجيلٍ يرفض الحياد. نجمةٌ عالمية لم تكتفِ بالجوائز، بل اختارت الانحياز إلى الضمير الإنساني، مستخدمةً شهرتها كسلاح أخلاقي في مواجهة الظلم، ومؤكدة أن الفن موقف قبل أن يكون نجاحاً

بيلي إيليش أيقونة جيل Z: نجمة في سماء الضمير الإنساني

زاهي وهبي

نافلٌ أن السياسة حاضرة في كل شيء، حتى أولئك الذين يظنّون أن لا علاقة لهم بها، يتنحون جانباً ولا يأخذون موقفاً من أي شيء، فإنهم يمارسون فعلاً سياسياً من دون معرفة أو دراية. ولعل الفن والأدب من أكثر القطاعات ارتباطاً بالسياسة حتى لدى الذين يختارون الصمت في اللحظات الحرجة، ويحاولون النأي بأنفسهم عن اتخاذ موقف، على سبيل النجاة.

واقعاً ثمة قلةٌ شجاعة في زمن أغبر، وفي عالم تذوب فيه الحدود بين الفنّ والسياسة، من ضمن هذه القلة يبرز اسم النجمة الأميركية العالمية وأيقونة جيل Z بيلي إيليش التي تمسك بريشة موسيقاها وألوان ضميرها لترسم لوحة إنسانية نادرة. بيلي ليست مجرد أيقونة غنائية تحصد جوائز «الغرامي» وتثير إعجاب الملايين، بل هي صوتٌ صريح يُرفع في وجه الظلم، ونجمةٌ قرّرت أن تضيء في عتمة الصمت.

الصمود في وجه العاصفة

لم يمرّ موقف إيليش الشجاع من دون ثمن. لقد وضعتها خطواتها في مواجهة مباشرة مع آلة الدعاية والضغوط التي لا ترحم. فبعد ظهورها ببدبوس وقف إطلاق النار في الأوسكار، هاجمتها بشراسة آلة الدعاية الإسرائيلية والجماعات الصهيونية، ساعية إلى تشويه رمزية التضامن الذي عبّر عنه المشاهير.

وقد بلغ الأمر ذروة الاستفزاز عندما دوّن جنود الاحتلال اسمي بيلي إيليش ومارك رافالو على قذائف مدفعية قصفوا بها غزة، ساخرين منهما بسبب دعمهما الصريح للشعب الفلسطيني. هذه الخطوة، التي تضع اسم فنانة على أداة إبادة، ليست سوى دليل صارخ على حجم الظلمة في العالم. في زمن الإبادة، وقفت مع الضحايا. وفي زمن الضغوط، صمدت مع الحقيقة. ربما لن تغيّر كلماتها الواقع بين ليلة وضحاها، لكنها بكل تأكيد تسهم في كسر حاجز الصمت العالمي، وتقدّم درساً في أن الفن، حينما يمتزج بالشجاعة والإنسانية، يصبح أقوى من أي صاروخ.

إنجازات صاغت أسطورة

ولم تأتِ مكانة بيلي إيليش، التي تسمح لها بأن يكون لموقفها هذا الصدى العالمي، من فراغ. فهي ظاهرة فنية قلبت موازين صناعة الموسيقى بأساليبها التجريبية وصوتها العذب الفريد. انطلقت عالمياً من غرفتها في لوس أنجليس عام 2016 بأغنية Ocean Eyes، لتصبح لاحقاً أصغر فنانة في التاريخ؛ ففي عمر الـ 18 عاماً فازت بجائزة «البوم العام» في حفل الغرامي عن ألبومها الأول When We All Fall Asleep, Where Do We Go? (2019). كما حفرت اسمها في التاريخ الموسيقي بأن أصبحت ثاني فنان على الإطلاق وأول فنانة تفوز بالجوائز الأربع الكبرى (البوم العام، تسجيل العام، أغنية العام، أفضل فنان صاعد) في ليلة واحدة عام 2020. توّجت مسيرتها بتسجيل الموسيقى التصويرية لأضخم أفلام هوليوود، إذ فازت بجائزة الأوسكار لأفضل أغنية أصلية مرتين، عن No Time to Die لفيلم «جيمس بوند»، و What Was I Made For? لفيلم «باربي». ويمكن إيجاز الجوائز الرئيسية التي نالتها حتى الآن بـ: 9 جوائز غرامي، 2 جائزة أوسكار، 2 جائزة غولدن غلوب.

عموماً فازت بما يزيد على 184 جائزة من أصل 483 ترشيحاً في مسيرتها حتى الآن.

احتلت 3 من ألبوماتها الصدارة في القوائم العالمية: When We All Fall Asleep.. (2019)، Happier Than Ever (2021)، و Hit Me Hard and Soft (2024).

هذه المكانة الفنية الاستثنائية، التي بُنيت على إبداع لا يُجارى وشهرة تعبر الحدود، هي التي تعطي لصوتها الإنساني وزناً وقدرة على اختراق الضجيج، لتجعل من تأييدها لقضية إنسانية قولاً فاعلاً وليس مجرد تعليق عابر.

> اختارت أن تكون في جانب التاريخ الذي يقف مع المضطهد

تأثيرها الثقافي في جيلها

تأثير بيلي إيليش الثقافي ومواقفها الاجتماعية، يتجاوز النجاح الموسيقي ليشمل تشكيل وعي جيل كامل والتعبير عن قضايا نفسية واجتماعية عميقة. يمكن استكشاف ذلك عبر ثلاثة محاور:

بيلي إيليش ليست مجرد نجمة بوب، بل أصبحت ظاهرة ثقافية تمثل صوت جيلها (جيل Z) وأيقونته.

· توتر عالمي: تعكس موسيقاها وكلماتها ذات الطابع الكئيب والمشاعر المظلمة القلق الوجودي والعزلة التي يشعر بها الكثيرون في العصر الحديث.

· صراحة غير معهودة: تحدثت بانفتاح عن معاناتها مع الاكتئاب والأفكار الانتحارية، ما كسر حواجز وصمة العار حول الصحة النفسية وسمح لملايين المعجبين بالشعور بأنهم أقل وحدة.

· علاقة فريدة بالجمهور: تتعامل مع معجبيها كما لو كانوا «أفضل أصدقائها»، وتُصرح بأنهم جزء لا يتجزأ من هويتها حتى في علاقاتها الشخصية، ما يعمّق ارتباطهم بها.

شخصيتها الفنية

. يتشكل فنها من صراعات شخصية عميقة، وهي تتحول علناً أمام أعين العالم.

· النمو تحت الأضواء: وصفت التجربة بأنها «مؤلمة»، حيث كان عليها أن تدافع باستمرار عن آرائها وأفعالها عندما كانت مراهقة تحت مجهر الرأي العام العالمي.

· تحديات جسدية ونفسية: عانت من «متلازمة توريت» وإصابات جسدية حالت دون حلمها بالرقص المحترف، ما أسهم في توجهها الفني وأضاف طبقة من المعاناة إلى فنها.

· صراع مع الشهرة والسلطة: تناولت في أغنية Your Power موضوع إساءة استخدام السلطة والنفوذ في العلاقات، وهي قضية شخصية وأوسع تلقى صدى قوياً لدى جمهورها.

·التطور الأسلوبي والمسؤولية الاجتماعية:

شخصيتها العامة تتسم برفض الاستمرار في صندوق واحد، ومسؤولية أخلاقية متنامية.

· تحدي الصور النمطية: اشتهرت بملابسها الفضفاضة التي تحدثت عن تجنب التقييم بناء على الجسد، ثم صدمت الجميع بمظهر مختلف في مجلة «فوغ» البريطانية، مؤكدة على حرية التعبير ورفض أن يتم تعريفها بصورة واحدة.

· التزام بيئي وأخلاقي: جولتها العالمية Happier Than Ever كانت محايدة كربونياً ونباتياً، متأثرة بأهمية الناشطة البيئية.

· تحول في الموقف السياسي: كما أشرنا سابقاً، تطورت من حدث تسويقي تسبب في انتقادات عام 2021 إلى موقف صريح وداعم لوقف الحرب في غزة، وهو تحول يعكس نضجاً وتحملاً للمسؤولية رغم المخاطر المهنية.

تُمثل بيلي إيليش حالة فريدة حيث يتشابك النجاح الاستثنائي مع الضعف الإنساني الصريح والضمير الاجتماعي النامي. تأثيرها يتعدى حالت دون حلمها بالرقص المحترف، ما أسهم في توجهها الفني وأضاف طبقة من المعاناة إلى فنها.

· صراع مع الشهرة والسلطة: تناولت في أغنية Your Power موضوع إساءة استخدام السلطة والنفوذ في العلاقات، وهي قضية شخصية وأوسع تلقى صدى قوياً لدى جمهورها.

·التطور الأسلوبي والمسؤولية الاجتماعية:

شخصيتها العامة تتسم برفض الاستمرار في صندوق واحد، ومسؤولية أخلاقية متنامية.

· تحدي الصور النمطية: اشتهرت بملابسها الفضفاضة التي تحدثت عن تجنب التقييم بناء على الجسد، ثم صدمت الجميع بمظهر مختلف في مجلة «فوغ» البريطانية، مؤكدة على حرية التعبير ورفض أن يتم تعريفها بصورة واحدة.

· التزام بيئي وأخلاقي: جولتها العالمية Happier Than Ever كانت محايدة كربونياً ونباتياً، متأثرة بأهمية الناشطة البيئية.

· تحول في الموقف السياسي: كما أشرنا سابقاً، تطورت من حدث تسويقي تسبب في انتقادات عام 2021 إلى موقف صريح وداعم لوقف الحرب في غزة، وهو تحول يعكس نضجاً وتحملاً للمسؤولية رغم المخاطر المهنية.

تُمثل بيلي إيليش حالة فريدة حيث يتشابك النجاح الاستثنائي مع الضعف الإنساني الصريح والضمير الاجتماعي النامي. تأثيرها يتعدى حالت دون حلمها بالرقص المحترف، ما أسهم في توجهها الفني وأضاف طبقة من المعاناة إلى فنها.

· صراع مع الشهرة والسلطة: تناولت في أغنية Your Power موضوع إساءة استخدام السلطة والنفوذ في العلاقات، وهي قضية شخصية وأوسع تلقى صدى قوياً لدى جمهورها.

·التطور الأسلوبي والمسؤولية الاجتماعية:

شخصيتها العامة تتسم برفض الاستمرار في صندوق واحد، ومسؤولية أخلاقية متنامية.

· تحدي الصور النمطية: اشتهرت بملابسها الفضفاضة التي تحدثت عن تجنب التقييم بناء على الجسد، ثم صدمت الجميع بمظهر مختلف في مجلة «فوغ» البريطانية، مؤكدة على حرية التعبير ورفض أن يتم تعريفها بصورة واحدة.

· التزام بيئي وأخلاقي: جولتها العالمية Happier Than Ever كانت محايدة كربونياً ونباتياً، متأثرة بأهمية الناشطة البيئية.

· تحول في الموقف السياسي: كما أشرنا سابقاً، تطورت من حدث تسويقي تسبب في انتقادات عام 2021 إلى موقف صريح وداعم لوقف الحرب في غزة، وهو تحول يعكس نضجاً وتحملاً للمسؤولية رغم المخاطر المهنية.

تُمثل بيلي إيليش حالة فريدة حيث يتشابك النجاح الاستثنائي مع الضعف الإنساني الصريح والضمير الاجتماعي النامي. تأثيرها يتعدى حالت دون حلمها بالرقص المحترف، ما أسهم في توجهها الفني وأضاف طبقة من المعاناة إلى فنها.

· صراع مع الشهرة والسلطة: تناولت في أغنية Your Power موضوع إساءة استخدام السلطة والنفوذ في العلاقات، وهي قضية شخصية وأوسع تلقى صدى قوياً لدى جمهورها.

·التطور الأسلوبي والمسؤولية الاجتماعية:

شخصيتها العامة تتسم برفض الاستمرار في صندوق واحد، ومسؤولية أخلاقية متنامية.

· تحدي الصور النمطية: اشتهرت بملابسها الفضفاضة التي تحدثت عن تجنب التقييم بناء على الجسد، ثم صدمت الجميع بمظهر مختلف في مجلة «فوغ» البريطانية، مؤكدة على حرية التعبير ورفض أن يتم تعريفها بصورة واحدة.

· التزام بيئي وأخلاقي: جولتها العالمية Happier Than Ever كانت محايدة كربونياً ونباتياً، متأثرة بأهمية الناشطة البيئية.

· تحول في الموقف السياسي: كما أشرنا سابقاً، تطورت من حدث تسويقي تسبب في انتقادات عام 2021 إلى موقف صريح وداعم لوقف الحرب في غزة، وهو تحول يعكس نضجاً وتحملاً للمسؤولية رغم المخاطر المهنية.

أسئلة

يبقى السؤال الأهم إزاء ظاهرة مثل بيلي إيليش، أو مثل دوا ليبا، وسواهما من نجمات ونجوم العالم الذين ينحازون إلى الضمير ويختارون الجهة الصواب من التاريخ ويساندون قضية فلسطين، ماذا نفعل لهم نحن العرب، في مقابل الضغوط الصهيونية الهائلة التي يتعرضون لها، والدعاية المضادة التي تحاول تشويه مواقفهم؟

هل تعرفهم الأجيال العربية الشابة بمعناها الجماهيري الواسع؟ هل يحتفى بهم؟ هل تتم دعوتهم إلى المهرجانات العربية؟ هل يمنحون الجوائز؟ أم أن هذه الأمور عندنا وقف على التافهين والسطحيين وأصحاب اللامواقف؟

واجب الوجوب ألا تُنسى مواقف هؤلاء، وأن تبقى محفورة في الذاكرة والوجدان. وهنا يحضرني سؤال: مَن يتذكّر الممثلة العظيمة فانيسا ردغريف؟ ولهذا حديث آخر.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 24 كانون الاول 2025 العدد 5676

موسم العيد

برامج دينية واجتماعية و... قليل من الترفيه

القنوات «ترتّل» للطفل الآتي بالرجاء

زكية الديراني

لا تحمل برمجة القنوات اللبنانية في عيد الميلاد أي جديد هذا العام. تسير المحطات على الخطى نفسها التي اعتادتها منذ سنوات، سواء من ناحية البرامج الدينية المليئة بالتراتيل، أو عبر إنتاج بعض البرامج الخاصة بالعيد التي تتضمن فقرات اجتماعية وترفيهية عائلية. وبرمجة عيد الميلاد لها طابعها الخاص الذي يختلف عن باقي المناسبات، إذ تركز القنوات على الجانب الديني والروحاني بشكل أساسي. وقد تحضرت المحطات جيداً للميلاد، فزيّنت استديوهاتها بزينة العيد، لكن يبقى السؤال: ماذا سنتابع على الشاشات المحلية خلال هذين اليومين؟

حضور ديني واجتماعي في البرمجة

في هذا السياق، تخصص قناة LBCI برمجة لافتة للميلاد، تتضمن برنامجين مستوحيين من أجواء العيد. الأول ذو طابع ديني، يُعرض مساء الليلة (20:30) بعنوان «نور العيد»، في مناسبة ذكرى وفاة القديس مار شربل (1828 – 1898) التي تتزامن مع الميلاد. تحمل الحلقة بُعداً دينياً اجتماعياً، وتقدمها المغنية والممثلة اللبنانية سيرين عبد النور، التي تسلط الضوء على حالات إنسانية وإيمانية.

مساحة للفن وأجواء العيد

أما البرنامج الثاني الذي تبثه قناة بيار الضاهر، فيتخذ

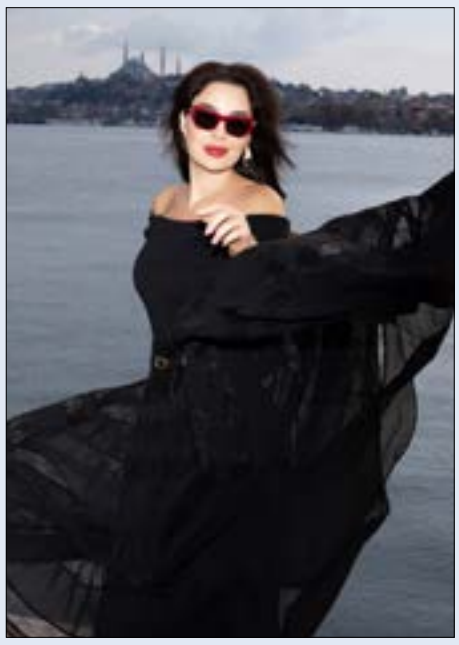

تقدم سيرين عبدالنور حلقة خاصة عن القديس شربل على lbci

طابعاً فنياً. يحمل البرنامج عنوان «حجر ع حجر»، وتقدمه نسرين ظواهرة غداً الخميس، مستضيفةً المغني جوزيف عطية. ويدور اللقاء حول الفن والحياة وأجواء العيد.

مبادرات إنسانية وروح الميلاد

من جهتها، تقدم قناة OTV برامج مخصصة لعيد الميلاد. فقد انطلق أمس التليتون السنوي الذي تقدمه داليا داغر، وجمعت خلاله تبرعات مالية لعدد من الحالات الإنسانية. أما اليوم، فيغلب الطابع الميلادي على البرمجة منذ الصباح حتى المساء، إذ تُعرض حلقة ميلادية يقدمها عبدو الحلو بعنوان «ميلاد 2025»، وتتضمن تراتيل دينية. كما تعرض القناة مساء الأحد المقبل حلقة خاصة من بودكاست «بدا قلب»، الذي يقدمه جورج عقل، مسلّطاً الضوء على حالات إنسانية.

طقوس الميلاد على الشاشة الرسمية

أما «تلفزيون لبنان»، فيقدّم برمجة تطغى عليها التراتيل الدينية. وتبدأ السهرة بعد نشرة الأخبار المسائية الليلة، على أن تنتقل الكاميرا لاحقاً (22:30) لنقل قداس الميلاد من الفاتيكان. وفي اليوم الثاني للعيد، تتخلل البرمجة رسيتالات دينية وقداس من بكركي، إلى جانب أغنيات قديمة لفيروز مستوحاة من أجواء الميلاد.

أجواء احتفالية على القنوات الخاصة

على الضفة نفسها، بدأت قناة «الجديد» عرض برامجها الخاصة بالعيد، وحولت فقرات برنامجها الصباحي إلى حلة ميلادية. كما ستبث مجموعة من التراتيل الدينية، وتنقل قداس بكركي في يوم العيد.

المفكرة

«السبيل»: دعوا الأطفال يأتون إليّ

■ احتفاءً بمرور 25 عاماً على تأسيس أول مكتبة عامة في بيروت، تُنظّم مكتبة «السبيل» فعالية موجّهة للأطفال والعائلات بعنوان «حكاية المكتبة»، ضمن إطار «ساعة قصة». تُقام الفعالية يوم الجمعة 26 كانون الأول (ديسمبر) الجاري، في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» في الجعيتاوي (الساعة 3:30 بعد الظهر)، وفي «مكتبة الياس خوري» في الباشورة (الساعة 4:45 عصراً).
تروي الفعالية سيرة أول مكتبة عامة في المدينة، وتُعيد وصل الأجيال الصغيرة بتاريخ القراءة بوصفها حقاً عاماً ومساحة للخيال والمعرفة. تقدم الحكواتية نتالي صبّاغ هذه الحكاية بأسلوب سردي حيّ، يجمع بين الخيال والتاريخ، ويحوّل المكتبة من مبنى صامت إلى شخصية نابضة بالحياة، تحمل في طيّاتها قصص المدينة وذاكرتها الجماعية.
«حكاية المكتبة»: الجمعة 26 كانون الأول (ديسمبر) – الساعة 3:30 بعد الظهر و4:45 عصراً - «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الجعيتاوي) و«مكتبة الياس خوري» (الباشورة). للاستعلام: 01/664647

عصام بوخالد: شهرزاد معاصرتنا

■ تقترب «وسكتت... عن الكلام المباح» للمخرج عصام بوخالد من المناطق المسكوت عنها، لتواجه الصمت بوصفه فعلاً درامياً بحدّ ذاته. المسرحية التي تتناول التعنيف الأسري، تُقام بعروض جديدة بين 15 و18 كانون الثاني (يناير) على مسرح «دوّار الشمس»، وتنطلق من نصّ يستحضر الأسئلة المؤجّلة عن الجسد، والذاكرة، واللغة، حيث لا يُستخدم الكلام بوصفه أداة شرح، بل بوصفه عبئاً، فيما يتحوّل الصمت إلى مساحة مواجهة

وكشف. عبر أداء جماعي قائم على التوتر الداخلي والحركة المدروسة، يبني العمل عالمه المسرحي على ما لا يُقال، وعلى هشاشة الإنسان حين يُجبر على الكتمان.
تتوزّع المشاهد بين لحظات كثيفة الإيقاع وأخرى ساكنة، في مقاربة مسرحية تمزج التعبير الجسدي بالصورة والفراغ، وتضع المتفرّج أمام تجربة حسّية تتجاوز السرد التقليدي، وتدفعه إلى الإصغاء لما يحدث خلف الكلمات.
«وسكتت... عن الكلام المباح»: من 15 إلى 18 كانون الثاني (يناير) - الساعة 8:30 مساءً - «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة). للاستعلام: 01/381290

جان خليفة... «إرث» متجدد

■ في إعادة قراءة لإرث أحد أبرز روّاد الفن التشكيلي الحديث في لبنان، يفتتح معرض «إرث جان خليفة» في غاليري «مارك هاشم»، يوم الخميس 8 كانون الثاني (يناير) ويستمر حتى 25 من الشهر نفسه.
يقدّم المعرض مجموعة مختارة من لوحات وأرشيف خليفة، التي لم تُعرض سابقاً، لتتيح للجمهور الاطلاع على الجانب الحميمي وغير المكتشف من تجربة خليفة، بما تحمله من جرأة تشكيلية وعمق تعبيري، ومن بحث متواصل في اللون والشكل والإنسان.
يتخلّل المعرض برنامج من الشهادات واللقاءات التكريمية، يشارك فيه عدد من الشخصيات الثقافية والفكرية، من بينهم سمر حكيم، ومها سلطان، وفيصل سلطان، ومارون حكيم، وهنري زغيب، وجوزيف فالوغي، وطوني كرم، ونجل الفنان جيم خليفة، في قراءات متقاطعة لإرثه الفني ودوره التأسيسي في المشهد التشكيلي اللبناني.
«إرث جان خليفة»: الخميس 8 كانون الثاني (يناير) - الساعة 6:00 مساءً - غاليري «مارك هاشم» (وسط بيروت). للاستعلام: 01/999313

على بالي

أسعد أبو خليك

أفردت صحيفة «نيويورك تايمز» الصهيونيّة مساحة كبيرة لمقابلة طويلة مع الحقوقي الفلسطيني رجا شحادة. وكان كتابه «قانون الاحتلال» مرجعاً أساسيّاً في توثيق مخالفات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة. لكنْ في هذا الوقت بالذات، عندما تقرأ عن مقابلة مسهبة مع فلسطيني في الجريدة ترتاب.

متى كان الصهاينة مهتمّين بنشْر آراء العرب؟ وشحادة، مثله مثل باقي الفلسطينيّين، عانى من الاحتلال والاضطهاد، ومنظّمته الحقوقيّة المدنيّة تعرّضت لعقوبات أميركيّة صارمة تحرمها من التعامل المصرفي والتبرّعات. هذا مآل النضال المدني في حُكم الصهيونيّة.

1) شحادة يخبرنا أنّ له أصدقاء من الإسرائيليّين. يا للإنسانية. كم يبدو العربي راقياً عندما يجاهر بصداقته مع إسرائيليّين. هذه وحدها ترفع من مكانته. في لبنان، يزهون في العلن بقراءة كتاب لإسرائيلي (مع دفْع ثمنه) ويسجّلون بزهو خرْق قوانين مقاطعة إسرائيل. يخبرنا شحادة أنّ صديقاً إسرائيليّاً له خذله. هذا مؤسف للغاية. هو إذن من الـ 97% من الإسرائيليّين الذين عارضوا وقْف الإبادة.

2) يخبرنا أنّ أمله لم يخب في التعايش بين الشعبَين. هل ستكون على طريقة حافظ الأسد، شعْب في دولتَين، أم في دولة أبارثايد واحدة؟

3) كاد يعتذر لأنّ سبّاكاً في منزله فرح بمشهد 7 أكتوبر. أعطى شرحاً لذلك وإلّا كيف يمكن تفسير وجود سبّاك عُنفي في منزل لا عُنفي؟

4) يستخلص عِبراً من عدم جدوى النضال العُنفي وأنّ الكلام (أو المنطق حسب جوزيف عون) هو الحلّ.

5) يسأله الصحافي عن حُسن ضيافته في استقبال مراسل لـ«نيويورك تايمز» التي تتعرّض لنقد وتحقير حول العالم بسبب تعاطفها مع الإبادة، من ليبراليّيها ومن يمينيّيها، باستثناء ميشيل غولدبيرغ، التي عرفتُها شجاعة بعد 11 أيلول وكانت من القلّة التي كتبَت عن معاناة العرب والمسلمين يومها (كانت في مطبوعة أخرى). يقول شحادة إنّه يتحدّث لـ «نيويورك تايمز» كي يغيّر من سياساتها. جلسة منطق تكفي كي تتنكّر الجريدة لصهيونيّتها؟

6) يذكر والده بالخير لأنّه كان سبّاقاً في تأييد دولة على 23% من فلسطين عندما كان الموقف خيانيّاً للرأي العام العربي.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com